إسرائيل تفوّت فرصة جني مكاسب اقتصادية... من العولمة؟

الكتاب: "اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة– دلالات إستراتيجية"
المؤلفان: بيني لاندا وشموئيل إيفن
إصدار: منشورات معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب ٢٠٠٧
مراجعة : أنطوان شلحت

يطرح هذا الكتاب، الذي ظهر في هيئة "مذكرة عامة"، أسئلة من قبيل: ما هي العلاقة بين المناعة الوطنية لدولة إسرائيل وبين الناتج للفرد ومبنى السكان ووتيرة تكاثرهم ومستوى الفقر والتشغيل؟ كيف يمكن تفسير استمرار اتساع الفجوات بين الاقتصاد الإسرائيلي، رغم نموّه السريع في الأعوام القليلة الفائتة، وبين اقتصاد الدول المتطورة التي تحاول إسرائيل أن تبقى في ركابها؟ هل العولمة ذات فائدة لإسرائيل أم أنها تنطوي على أخطار تهدّدها؟ كيف ستبدو أوضاع إسرائيل الاقتصادية بعد ٢٠ عامًا من الآن، هل ستبقى في عداد الدول العشرين الأكثر تطورًا في العالم، أم ستتدهور إلى مكانة دول العالم الثالث؟ كيف يمكن رفع إسهام الرأسمال البشري؟ هل في وسع الاقتصاد الإسرائيلي الاستمرار في مسار النموّ على أساس السياسة الاقتصادية المتبعة حاليًا، أم أن الأمر يتطلب خطوات اقتصادية إضافية في سبيل تحسين احتمالات النمو؟.

أمّا منهجية البحث في الردود على الأسئلة السالفة فقد شملت العناصر التالية: أولاً– مقارنة التطوّر الاقتصادي في إسرائيل بمثيله في الدول العشرين الأكثر تطورًا في العالم، من ناحية الناتج للفرد، ثانيًا– تحليل الكوابح الرئيسة لنموّ الاقتصاد الإسرائيلي، ثالثًا– صوغ سيناريوهات محتملة للمستقبل وعرض توصيات "تساعد في تطبيق السيناريو الأكثر تفاؤلاً".

مؤلفا الكتاب هما د. شموئيل إيفن ورجل الأعمال بيني لاندا. الأول هو ضابط سابق برتبة كولونيل في شعبة الاستخبارات العسكرية ومستشار إستراتيجي للشركات، والثاني من طلائع صناعات "الهاي تك" في إسرائيل ومؤسس شركة الطباعة الديجيتالية– "إيندیغو".

لعلّ أكثر ما يكرث المؤلفين هو أن تسارع إسرائيل إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة ببقائها ضمن لائحة الدول العشرين الأكثر تطورًا في العالم، التي تستمد مكانتها هذه، أساسًا، من معدل الناتج للفرد الواحد على مدار الأعوام، كما سنبين في سياق لاحق.

وهما يؤكدان في مستهل الكتاب أنّ ما حدا بهما إلى إعداده هو مناخ الزهو والافتخار السائد في إسرائيل حيال النمو السريع الذي حصل خلال الأعوام القليلة الفائتة، وعبر التغاضي عن الذرى الجديدة التي بلغها نطاق الفقر في الوقت نفسه (حوالي ١ر٦ مليون فقير). علاوة على ذلك تمثل هدف آخر لهذه "المذكرة" في تفحص الأسباب الرئيسة التي تقف خلف الفجوات الاجتصادية الآخذة في الاتساع، وعلى وجه الخصوص ماهية العلاقة بين العمل والازدهار الاقتصادي.

إلى ذلك قال الباحثان إنه يتملكهما شعور بأنّ العولمة تقفز عن إسرائيل أو بكلمات أخرى أن إسرائيل تفوّت فرصة جني فوائد العولمة، وإنّ هناك شركاء لهذا الشعور بين العديد من أرباب الصناعة الإسرائيليين. وفي هذا الشأن لفتا إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل تكاد تنحصر إما في السوق المالية أو في امتلاك شركات إسرائيلية. وفي الوقت الذي تستثمر شركات عالمية عديدة رؤوس أموال طائلة في إنشاء مصانع جديدة في دول مختلفة من أنحاء العالم، فإنّ الاستثمار في هذا المجال قليل نسبيًا في إسرائيل.

ينطلق الكتاب من فرضية أنّ تعزّز العولمة عمّق الوعي في العالم بشأن وزن القوة الاقتصادية وتأثيرها على القوة الوطنية.

ويرى المؤلفان أنّ العلاقة بين القوتين الاقتصادية والوطنية تنعكس، بصورة رئيسة، في المجالات التالية:

١- القوة الاقتصادية والأمن- ثمة علاقة متبادلة بين الأمرين، إذ بدون الأمن لا يتحقق النموّ الاقتصادي، وبدون اقتصاد قويّ لا يمكن تمويل الحاجات الأمنية لفترة طويلة.

٢- القوة الاقتصادية وحيّز المناورة السياسية- تحظى الدول ذات المعدل العالي في الناتج للفرد، عادةً، بنفوذ سياسيّ كبير في حين يتقلص حيّز المناورة السياسية لدى الدول ذات المعدل المنخفض في الناتج للفرد. مثلاً- تشكل حاجة إسرائيل إلى المساعدات الأميركية أحد عوامل تقليص حيّز المناورة المتاح لها.

٣- القوة الاقتصادية والاستقرار الداخليّ- الدول ذات الناتج المنخفض للفرد والفقر الشديد معرضة لعدم الاستقرار الداخليّ والهزّات السياسية. وتوجد في إسرائيل عدة مؤشرات اقتصادية مقلقة على المدى البعيد، مثل الفجوات الكبيرة في توزيع المداخيل بين الفئات الاجتماعية واتساع نطاق الفقر. وفي ظلّ غياب حلّ لهذه المشاكل من شأن الاستقرار الداخليّ لدولة إسرائيل أن يتضعضع في المستقبل.

بداية يشدّد المؤلفان على أنّ الأعوام الأربعة الفائتة، منذ العام ٢٠٠٣، التي تحقق فيها نمو اقتصادي في إسرائيل، ينبغي ألاّ تضلل أحدًا بشأن اتجاهات تطوّر الاقتصاد الإسرائيلي، في محور معدّل الناتج للفرد. كما أن البون الاقتصادي بين إسرائيل وبين المجموعة المتصدرة للائحة الدول المتقدمة تتسع ولا تتقلص.

وبمنظور ثلاثين عامًا إلى الوراء فإنّ الناتج الواقعي للفرد في إسرائيل- وهو المؤشر المتعارف عليه للمناعة والقوة الاقتصادية ولمستوى الحياة المدنية- ارتفع بـ ٦٢٪، بالمقارنة مع ارتفاع بنسبة ٣٠٠٪ في الناتج للفرد في سنغافورة و٢٥٠٪ في إيرلندا و٩٦٪ في اليابان و٩٠٪ في الولايات المتحدة و٨٠٪ في ألمانيا ومجموعة أخرى من دول أوروبا الغربية. ومن بين مجموعة الدول العشرين الغنية "كان النمو الاقتصادي في ١٨ دولة أسرع مما هو عليه في إسرائيل، بمصطلحات النمو في الناتج للفرد".

وإنّ اختصار فترة المقارنة لتصبح بين الأعوام ١٩٩٥- ٢٠٠٦ لا يغير الصورة السالفة نحو الأفضل، وإنما على العكس. فقد حظي مواطنو مجموعة الدول الأكثر تطورًا خلال العقد الماضي بنمو متراكم بنسبة ٢٢٪ في الناتج للفرد، في حين كانت نسبة النمو المتراكم في إسرائيل ١٢٪ فقط. يشار إلى أن سنغافورة وإيرلندا، اللتين تطمح إسرائيل في أن تكون مشابهة لهما اليوم، كانتا قبل ثلاثين عامًا أكثر فقرا من إسرائيل. وقد استطاعت الدولتان تجاوز إسرائيل أيضا لتنضما إلى قمة الدول المتصدرة. فضلاً عن ذلك فإن أدنى نسبة تشغيل موجودة في إسرائيل (مقارنة مع مجموعة الدول المذكورة)، إذ أن ٣٧٪ فقط من مجموع سكان إسرائيل يعملون، مقارنة مع ٤٧٪ في دولة غربية نموذجية. وفي إسرائيل أدنى نسبة سكان مسنين (١٠٪ فقط) وأعلى نسبة من الأولاد (حوالي ٢٨٪). نتيجة لذلك فقد سجلت في إسرائيل أعلى نسبة تناسب بين الذين يعملون والذين يحتاجون إلى إعانة: عامل واحد يعين (أو يعيل) بالمتوسط ١ر٧ مواطن، بينما في الدول العشرين المتصدرة يعين بالمتوسط عامل واحد مواطنا واحدا لا أكثر.

يقول إيفن ولاندا إن الاقتصاد الإسرائيلي يجب أن يعدو إلى الأمام بسرعة كبيرة فقط حتى لا يحقق تخلفا آخر مقابل الدول المتصدرة، والتي لا تثقل كاهلها أعباء كالتي تثقل كاهل إسرائيل: الأمن والمديونية العامة (الثقيلة الوطأة حتى الآن) وبالأخص في ضوء واقع أن إسرائيل تعيش "اقتصادين مختلفين"، "اقتصاد متطور وغني، واقتصاد نام وفقير". ويؤكدان أن إسرائيل "متصدرة في اللامساواة في المداخيل" وأن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة في إسرائيل خلقت مجتمعا متقاطبا توجد فيه "حيزات سكانية ناجحة وحيزات سكانية تعاني من فقر تعليمي وانعدام الفرص".

ففي إسرائيل ثمة اقتصاد يعتمد على صناعات المعلومات والتكنولوجيا، وهو اقتصاد يركض إلى الأمام، تصديري، مفتوح ومتحرك يتمتع بنسبة عالية من التشغيل ومستوى معيشة غربي بكل معنى الكلمة. وإلى جانبه اقتصاد آخر يعتمد على الصناعات التقليدية التي لا تستطيع دفع أجور عالية، كما يفتقر أبناؤه وبناته إلى المهارات الملائمة لطلبات سوق العمل العصرية ولذا فإن نسبة مشاركتهم في قوة العمل متدنية للغاية.

ويلخص لاندا وايفن الاتجاه التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي بأنه مقلق جداً على الرغم من بضعة أعوام من النمو. وإن مفتاح الحل يكمن في تحقيق زيادة حثيثة لناتج الفرد في إسرائيل.

إنّ النموّ الاقتصاديّ المكين هو عامل ضروري وحيوي لجعل إسرائيل دولة قوية ومتطورة في مقدورها أن تحقق غاياتها

الوطنية في مجالات السياسة الداخلية والخارجية والأمن. وفي الأعوام الثلاثة الفائتة طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي تطورات بارزة ونموّ سريع. مع ذلك لا تزال إسرائيل متخلفة عن الدول العشرين الأكثر تطورًا في العالم، من ناحية مؤشرات مهمة مثل نسبة المشاركة في قوة العمل ونسبة الذين يعينهم (يعيلهم) كل عامل ونسبة البطالة والناتج للعامل الواحد، وجميع ذلك ينعكس على وجود ناتج منخفض نسبيًا للفرد.

أمّا الكوابح الرئيسة أمام نموّ الاقتصاد الإسرائيلي فهي: عدم استنفاد قوة العمل الإسرائيلية والأوضاع السياسية والأمنية وحجم القطاع العام قياسًا بالقطاع الخاص والأعباء الضريبية المفروضة على الفئات الوسطى وديون الدولة.

ويرى المؤلفان أن من الأفضل لإسرائيل أن تنتهز فرصة النمو الحالية لاتخاذ "خطوات جريئة" تسهم في تطورها الاقتصادي- الاجتماعي. وفي رأيهما في وسع إسرائيل أن تحسن على نطاق كبير قوتها الاقتصادية- الاجتماعية (تقليص نطاق الفقر والفجوات الاجتصادية) إذا ما نجحت في رفع معدّل الناتج للفرد لدى جميع الشرائح السكانية. وفي سبيل إنجاز ذلك يعيّن عليها أن تتركز في المجالات الثلاثة التالية:

١- رفع نسبة سكانها العاملين- في سبيل رفع نسبة الشغيلة بين عموم السكان من ٣٧٪ إلى ٤٧٪ (معدل نسبة الشغيلة في الدول العشرين الأكثر تطورًا) يتوجب على إسرائيل أن ترفع بصورة مكثفة المشاركة في قوة العمل من خلال وسائل تربوية أو وسائل تشجيع الخروج إلى العمل.

٢- رفع الناتج للفرد العامل- لتحقيق ذلك يجب التركيز على الفئات الضعيفة من ناحية اقتصادية بين السكان (المقصود العرب واليهود الحريديم بالأساس) وتحسين ظروف عملها وأجورها. ويستدعي ذلك أيضًا تحسين مستوى التعليم والتأهيل في المجالات ذات الصلة.

٣- إيجاد أماكن عمل نوعية بصورة مكثفة- إنّ تحقيق ذلك رهن بجذب إسرائيل لشركات عالمية كي تستثمر في إقامة مصانع في إسرائيل، من خلال عرض شروط تنافس الشروط المعروضة في دول مثل سنغافورة، التي لا تجبي ضريبة شركات. وربما يتعيّن على إسرائيل أن تفحص احتمال عرض ضريبة شركات سلبية على الشركات الأجنبية التي من شأنها أن تضمن عملاً نوعيًا في إسرائيل.

إذا ما تجوهرنا في المعطيات التي تقدمها هذه "المذكرة"، في شأن الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في إسرائيل، فلا بدّ من ملاحظة ما سبق أن قال به عدد من المحللين الإسرائيليين، ومفاده أن هذه الأوضاع تعدّ سببًا وجيهًا لحدوث انفجار اجتماعيّ.

من ناحيتهما يرى مؤلفا "المذكرة" أن عدم انهيار إسرائيل من الداخل يعود فقط إلى عاملي التوتر الأمني و"الخطر الوجودي"، فالطبقة "المزدهرة" فيها تحيا بتعايش مشوب بالتوتر لكنه مستقر، مع ربع السكان القابعين في فقر مدقع...

يظلّ السؤال: إلى متى؟.

لانداو إيفن غير متفائلين، وعلى حدّ قولهما فإنه بدون حدوث تحول أو انعطافة سوف تتعمق الصراعات والتوترات وسيزداد خطر "الانفجار الاجتماعي".

على صلة بهذه المسألة تحديدًا لا مهرب من تكرار أنّه منذ إقامة إسرائيل تدأب حكوماتها المتعاقبة على تكريس مسلمة صنمية مؤداها أن هناك "رايتين" لإسرائيل لا تستطيع في الظاهر- وما زالت لا تستطيع حتى الآن- رفعهما معًا في آنٍ واحد. الراية الأولى هي "راية الأمن" والمرتبطة في شكل أساس باستمرار أو حل النزاع الإسرائيلي- العربي- الفلسطيني؛ أما الراية الثانية فهي "راية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي".

ولغاية هذا اليوم ما انفك الأمن هو القضية المركزية (بل وحتى الوحيدة) التي تقف على رأس أجندة سلطات الدولة، وبتأثير هذه السلطات الحاسم، ما انفك الأمن على رأس أجندة مواطني الدولة أيضًا.

وقد كان واضحًا، في كل مرة يتمّ فيها بحث تخصيص الموارد، أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستحصل على الميزانية التي تطلبها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أية جهة- بمن في ذلك ذوو اليد الطولى من كبار موظفي وزارة المالية- لا تستطيع تفحص تفاصيل طلب الميزانية العسكرية-الأمنية أو مراقبة إنفاق الأموال.

وقد نجم تفضيل الجيش وأجهزة الأمن على باقي أجهزة الدولة (وخاصة جهاز الرفاه)، بالدرجة الأولى، عن قدرة رجالات المؤسسة الأمنية على إقناع المواطنين الإسرائيليين بأن الدولة تواجه تهديدات وجودية، وأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة ناجعة ورادعة وقادرة على أن تتصدى بنجاح لهذه التهديدات. ورغم ما أظهرته الحرب على لبنان من عجز مؤسسة الأمن الإسرائيلية عن توفير الردع الذي تتحدث عنه، فإن معظم مواطني إسرائيل ما انفكوا يكنون التأييد والتقدير للجيش وللمؤسسة

الأمنية.

إنّ هذه الحقيقة، إضافة إلى السيطرة المطلقة للمؤسسة الأمنية على التفكير والتخطيط العسكريين، يتيحان لهذه المؤسسة مواصلة التمتع من تخصيص الموارد وفقًا لرغباتها، وليس بموجب الاحتياجات الواقعية. وهذا هو أحد العوامل الذي يزيد تدهور الأوضاع الاجتماعية، وفق ما تؤكد هذه "المذكرة" أيضًا، وإن كانت تقترح حلولاً تتلاءم أكثر شيء مع ما يتطلبه... عصر العولمة فقط.

تحولات في حركة الاستيطان الإسرائيلية

الكتاب: المستوطنون والنضال على معنى الصهيونية
المؤلف: غادي طاوب
الناشر: يديعوت أحرونوت – الكتب
مراجعة: بلال ضاهر

يَعتبر مؤلف هذا الكتاب، الدكتور غادي طاوب، المحاضر في الجامعة العبرية والكاتب الصحافي، أنه لا يوجد لأية مجموعة تأثير على دولة إسرائيل خلال العقود الأربعة الماضية مثل تأثير المستوطنين المتدينين. ويرى أنه لم يؤد أي سجال إلى حدوث شرخ في المجتمع الإسرائيلي مثل السجال حول المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعزو طاوب ذلك إلى أن السجال حول الاستيطان يتعدى القضايا السياسية ويشير إلى وجود خلاف حول هوية دولة إسرائيل ومعنى الصهيونية.

ويقول طاوب إنه في حمى الصراع السياسي الإسرائيلي الداخلي يتم اعتبار حركة الاستيطان الدينية، بنظر هذه الحركة نفسها وأيضا بنظر خصومها، على أنها تملك أيديولوجيا دائمة ومثابرة على أفكارها ونشاطها. لكن تحت هذه الواجهة الثابتة تجري تطورات درامية كبيرة تغير في أعقابها طابع وروح ومبادئ الحركة. وأدت صعوبة التوافق بين الرؤية الصهيونية – الدينية، التي أصبحت من خلالها عملية استيطان البلاد غاية فيما الدولة وسيلة، مع الرؤية الصهيونية العلمانية، التي ترى بالدولة غاية والاستيطان وسيلة، إلى سلسلة من الأزمات والحيرة والتحولات. ويحاول طاوب من خلال كتابه الجديد وصف هذه التطورات "الدرامية المثيرة" والحيرة الداخلية التي تواجهها حركة الاستيطان الدينية واقتفاء أثر القوى المتناقضة التي تتصارع داخلها. ويروي الكاتب نشوء وتطور الأفكار التي تدعو إليها حركة الاستيطان الصهيونية – الدينية والمنطق الأيديولوجي الذي يوجهها. كما يتحدث الكتاب عن تطلعات هذه المجموعة من المستوطنين ومخاوفها منذ نشوئها وحتى الفترة التي أعقبت تنفيذ خطة فك الارتباط التي تم خلالها إخلاء مستوطنات قطاع غزة في صيف العام ٢٠٠٥ وبعد حرب لبنان الثانية في صيف العام الماضي. وكتب طاوب حول الدافع الذي حثه على الخوض في هذه القضايا قائلا إن "اغتيال (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق) رابين كان النقطة المفصلية في النظرة للمستوطنين والمتدينين (اليهود) عموما. فقبل الاغتيال كنت شريكا في الموضة المنتشرة المتمثلة بمقاطعة كل من تنبعث منه رائحة الاستيطان. لكن اغتيال رابين هزني. وأقلقني أن أكون جزءا من المجتمع الذي يكره المتدينين بشكل فعال. لقد تمت ترجمة الغضب على المستوطنين إلى كراهية شاملة لليهودية التي بدت غير أخلاقية، إذ أنه لا يمكن أن تتحول دولة يهودية إلى دولة معادية لليهودية. والسجال السياسي سمم المجتمع الإسرائيلي".

صلات القرابة بين النخبة الإسرائيلية

الكتاب: نحن... وكل الباقين
المؤلف: شاي حوريف
الناشر: دوخيفات للنشر

يتناول المحاضر في العلوم السياسية وتاريخ إسرائيل الدكتور شاي حوريف في كتابه "نحن... وكل الباقين" مسألة العلاقة بين النخبة الإسرائيلية الحاكمة. ويقول إن المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، منذ فترات هجرة اليهود الأولى إلى فلسطين وحتى أيامنا هذه، كانت مليئة في كل هذه الفترات بأشخاص مرتبطين فيما بينهم بصلة الدم

أو المصاهرة.

ويستعرض الكتاب "الصورة العائلية" لكل ذوي التأثير في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الذين يمسكون بين أيديهم احتكار القوة ويتمتعون من أفضليات وإنجازات الحكم ومعها القوة السياسية التي حازوا عليها. ويكشف الكتاب عن تفاصيل شخصية معظمها لم يكن معروفا من قبل. ويتحرى الكتاب وراء نشوء عائلات "النبلاء" وتطورها والتوجهات التي يمثلونها في عملية استيلائهم على مراكز القوة المختلفة في إسرائيل. وكانت بداية النخبة، التي نمت لتصبح قمة القيادة القومية والمؤسسة السياسية في دولة إسرائيل، "أولئك النشطاء والحالمين الذين هاجروا إلى البلاد من أجل تحقيق حلم وإنشاء مجتمع جديد". وتعززت الصلات بين النخبة الإسرائيلية بسبب "إملاء الظروف الذي دفع الأوائل إلى التمسك الواحد منهم بالآخر، من أجل أن يتمكنوا سوية من مواجهة المصاعب اليومية. وقد أخذت العلاقات تتوطد وتتوثق بحيث أصبحت القوة المشتركة التي تمت ممارستها، من أجل البقاء، قوة هدفها جمع مواقع تأثير في الجهازين السياسي والاقتصادي". وأدركت عائلات "النبلاء" الجديدة بسرعة معنى القوة التي أصبحت تملكها وتعلمت استخدام قنوات التأثير الجديدة لصالحها.

وعرفت هذه الطبقة من صناع القرار كيف تتقاسم الموارد بالقوة مع مقربيها والمخلصين لها الذين ترتبط معهم في الغالب بصلة الدم. وفي حال نجاح "غريب" بالتسلل إلى القيادة المغلقة، كانت النخبة تعرف كيف تكتسبه إلى جانبها ويتم ذلك غالبا بواسطة علاقات تنطوي على المنفعة والميزانيات والاحترام، وحتى من خلال المصاهرة وبعدها يتم ابتلاعه في صفوف النخبة. ويشير الكتاب إلى أنه على الرغم من أن النخبة الإسرائيلية تصرح طوال الوقت بأن النظام السياسي المتبع في إسرائيل مفتوح أمام الجميع، وكل ناشط سياسي يمتلك المؤهلات والطموح بالإمكان أن يتم انتخابه بشكل ديمقراطي لكل منصب ولكل وظيفة والوصول حتى إلى رأس الهرم السياسي، غير أن الواقع يسخر من هذه التصريحات، إذ لم يحدث أبدا أن انتخب أولئك النشطاء قادتهم، وإنما كان أصحاب السلطة يعرفون دائما كيفية استخدام "الوسطاء" التابعين لهم "لإغلاق" الصفقات مسبقا وبشكل سري. ويقول الكتاب إنه حتى هذا اليوم هناك الكثير من الجيل الثاني والثالث لعائلات "النبلاء" الذين يشغلون مناصب مركزية في إسرائيل وهي مناصب ورثوها بسبب صلات القرابة العائلية.

ب.ض

الكتاب: السابع
المسيحانية في الجيل السابع لحباد

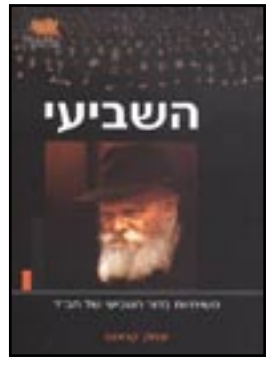

المؤلف: يتسحاق كراوس
الناشر: يديعوت أحرونوت – الكتب
مراجعة: بلال ضاهر

يتحدث الكتاب عن الحاخام مناحيم مندل المعروف باسم "الراب ميلوفافيتش" وهو الزعيم الروحي لحركة "حباد" واحد ابرز الشخصيات الدينية اليهودية في العالم. وتنبع شهرة "الراب ميلوفافيتش" من كون نشاط حركة "حباد" منتشراً في العالم كله. وقد تأسست هذه الحركة اليهودية السلفية المتعصبة في القرن الثامن عشر.

وبصفته الزعيم الروحي السابع لحركة حباد فقد قام "الراب ميلوفافيتش" بتغييرات عدة في فكر الحركة. وكان الكثيرون قد توقعوا زوال الحركة في أعقاب وفاة "الراب ميلوفافيتش" قبل ١٣ عاما إلا أن الحركة ما زالت قائمة وحتى أن لها حضور قوي في إسرائيل. وبحسب الكتاب فإن نشاط الحركة تضاعف ثلاث مرات في أعقاب وفاة زعيمها. واصبح عدد رُسل الحركة في العام ٢٠٠٧ يزيد عن ثلاثة آلاف، ما يعني حدوث زيادة بمئات النسب المئوية عن عددهم في العام ١٩٩٤ قبل وفاة "الراب ميلوفافيتش".

ويقول الدكتور يتسحاق كراوس، المحاضر في جامعة بار ايلان، إن سر قوة "حباد" بعد وفاة زعيمها الروحي يعود إلى العامل المسيحاني في نشاط الحركة الذي يهدف إلى "إحضار المسيح المنتظر". ويرى المؤلف أن "انتظار قدوم المسيح" هو السبب الاساسي في تزايد قوة الحركة "ولذلك فإنه طالما لم يأت المسيح بعد فإنه ستستمر نشاطات الحركة لأننا الآن في مرحلة قريبة جدا لمجيئه كما اعتاد الحاخام على القول".

ويتناول الكتاب مراحل عديدة من حياة "الراب ميلوفافيتش" وخصوصا السنوات الستين التي تولى خلالها الزعامة الروحية للحركة. ووصل التوتر المسيحاني في حباد أوجه في السنتين الأخيرتين من حياة "الراب ميلوفافيتش" حيث كان أتباعه يتوقعون أن ينهض من فراش المرض ويتجلى على أنه المسيح المنتظر. وعندما خاب أملهم وضعوا أمام أنفسهم مهمة جديدة – قديمة تتمثل ب"إحضار المسيح المنتظر". ويعتبر أتباع حباد أن "الراب ميلوفافيتش" كان مؤهلا لأن يظهر كمسيح منتظر لكن لم تنته مهمة إعداد العالم لاستقبال مجيئه.

وبحسب معتقدات "حباد" فإن الزعيم الروحي السابع هو الأخير، مثل يوم السبت الذي ينهي أيام الأسبوع، كما أن الزعيم الروحي السابع هو المسيح المنتظر. وبما أن مهمة "إحضار المسيح" ملقاة على عاتق كل أتباع "حباد" فإن عليهم جميعا أن يزيدوا من نشاطهم لتسريع ظهور المسيح المنتظر وعدم اليأس واستبداله بزعيم روحي جديد.

ب.ض

الهاجس الديمغرافي ومستقبل إسرائيل

المجلة: "كيفونيم حدشيم" للدراسات الصهيونية واليهودية

الناشر: الوكالة اليهودية

مراجعة: برهوم جرايسي

طغى الهاجس الديمغرافي وشكل مستقبل إسرائيل على مقالات العدد ١٦ من مجلة "كيفونيم حداشيم" (اتجاهات جديدة) نصف السنوية، الصادرة عن المنظمة الصهيونية العالمية، وهي مجلة تمثل طروحات اليمين الإسرائيلية، وجاء اصدارها ردا على مجلة "كيفونيم" اليسارية الصهيونية.

وتضمن العدد سلسلة من المقالات التي تعالج "القضايا الساخنة" المطروحة على أجندة الحركة الصهيونية، وبالتالي على إسرائيل، على مدى ٣٢٠ صفحة من الحجم المتوسط.

خصص رئيس تحرير المجلة، إيلي إيال، مقاله الافتتاحي لشن هجوم على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك على خلفية عدة وثائق ظهرت في الآونة الأخيرة تحمل تصورات الفلسطينيين للوضع الحالي وشكل المستقبل، والتأقلم في الإطار السياسي، وما يجمعها هو رفض يهودية دولة إسرائيل، لما يحمله هذا التعريف من مضامين عنصرية تنفي وجود الشعب الأصلي في البلاد.

نستعرض هنا عدة مقالات ذات ميزة خاصة، لما تحمله من توجهات منتشرة في الشارع الإسرائيلي، مثل تلك التي تعالج الهاجس الديمغرافي وأشكال "الحل السياسي"، التي ترتكز بالأساس على حل المشكلة الديمغرافية ونسبة الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وليس وجود شعب يحق له تقرير المصير.

ويحوي العدد مجموعة من المقالات التي تعالج مواضيع أخرى، مثل قضية تعليم اليهودية في معاهد ومدارس يهودية في العالم وبث هذه التعاليم لدى أبناء الديانة اليهودية في العالم، إذ تحذر الكاتبة والباحثة عليزة شنهار من أن تراجع هذه التعاليم سيؤدي إلى تراجع علاقة يهود العالم بإسرائيل.

"يهودية الدولة"

يفتتح رئيس تحرير المجلة، إيلي إيال، العدد بمقال يهاجم فيه الاجتهادات التي ظهرت مؤخرا من عدة جهات بين الفلسطينيين في إسرائيل، حول رؤيتهم للواقع الحالي وتصورهم المستقبل، ويركز المقال بشكل خاص منتقدا موقف هذه الرؤى من إسرائيل "كدولة يهودية".

وجاء في المقال: "المرة تلو الأخرى، نكرر مطلبنا بأن يتم إقرار قانون أساس يقر بأن: إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، فمركز "عدالة" لحقوق الأقلية العربية (في إسرائيل) أعد اقتراح دستور لدولة إسرائيل: الدستور الديمقراطي، وفي صلب هذا الاقتراح تحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات، وبكلمات أخرى: دولة ثنائية القومية".

ويتابع إيال كاتبا: "كذلك فإن منتخبي الجمهور العربي في الكنيست يقودون عرب إسرائيل (حسب النص) لشطب الطابع اليهودي عن الدولة، وعدم الاعتراف بشرعية تطبيق حق تقرير المصير الذاتي والسياسي لليهود في أرض إسرائيل، وليس هذا فحسب، بل إنهم يطالبون بدولة فلسطينية قومية إلى جانب دولة إسرائيل التي يطلبون أن تكون دولة "كل مواطنيها".

ويضيف إيال: "إن هدف أعضاء الكنيست العرب هؤلاء الذي يمثلون، على ما يبدو، جزءا كبيرا من المثقفين العرب في إسرائيل، ليس فقط إلغاء قانون العودة وتشويه القيم الأساسية لدولة إسرائيل، وإنما أكثر من هذا: رؤية إسرائيل دولة لكل مواطنيها، بمعنى دولة قومياتها، وفي مرحلة قادمة يقام حكم ذاتي على مناطق خاصة بها، ولا ندري ماذا سيكون بعد".

ويستعرض إيال في مقاله مواقف حقوقيين في إسرائيل من قضية المساواة للعرب، وتعامل الدولة مع جميع المواطنين بشكل متساو، ويوجه انتقادات حادة لما يسمى بالتيار الـ "المابعد- صهيوني"، الذي بنظره لا يدافع عن يهودية الدولة أمام الأجواء المتنامية بين العرب في إسرائيل.

ويقول إيال: "على ما يبدو أن إسرائيل كدولة ديمقراطية ليبرالية، التي تعرّف نفسها بأنها "دولة الشعب اليهودي"، وصلت إلى مفترق طرق يتطلب منها أن تحسم مرة وإلى الأبد الموقف بشأن طابعها وهويتها، والطريق لهذا هو عبر سن دستور بشكل ديمقراطي".

العامل الديمغرافي ومخططات استيطانية

ويهاجم يورام ايتنغر، رئيس الطاقم الإسرائيلي، في مجموعة الأبحاث الديمغرافية الإسرائيلية والأميركية، كافة الأبحاث والدراسات التي تؤكد أن أعداد اليهود تتراجع في فلسطين التاريخية، وأن اليهود سيتحولون إلى أقلية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط مع حلول العام ٢٠٣٥.

ويدعي ايتنغر أن جميع هذه الدراسات تعتمد على معطيات خاطئة "بشكل فظ، فماذا يعني وإن كانت المعطيات قد وردت من خلال مؤسسة ديمغرافية؟".

ويعرض ايتنغر معطيات مخالفة للواقع الذي تصوره المعطيات المنشورة "بعد فحص شهادات الولادات والوفيات لليهود والعرب، يظهر أن بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط (في فلسطين التاريخية) هناك غالبية واضحة ومثبتة بنسبة ٦٧٪ لليهود من دون قطاع غزة، و٦٠٪ بعد احتساب القطاع، وهذه نسبة قائمة منذ سنوات الستين من القرن الماضي، علما أن نسبة اليهود في العام ١٩٠٠ كانت ٨٪، وارتفعت إلى ٣٣٪ في العام ١٩٤٧.

ويدعي ايتنغر أن عدد العرب في الضفة الغربية تم تضخيمه بنسبة ٧٠٪، فعددهم الحالي مليون ونصف المليون نسمة، وليس مليونين ونصف المليون، وأنه في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك مليونان ونصف المليون فلسطيني وليس أربعة ملايين.

ويقول ايتنغر، إنه حقا هناك مشكلة ديمغرافية، ولكنها لا تهدد وجود الدولة اليهودية، وادعى أن الغالبية اليهودية تتمتع حاليا بعوامل ديمغرافية جيدة، لأن نسبة الولادات لدى النساء اليهوديات ازدادت منذ العام ١٩٩٥ بنسبة ٣٦٪، في حين أن نسبة الولادة لدى النساء العربيات داخل الخط الأخضر (مناطق ١٩٤٨) تشهد حالة من الاستقرار، كذلك فإن نسبة تكاثر العرب في الضفة الغربية أقل من نسبة تكاثر اليهود، كما يعتقد الكاتب.

وهنا يظهر تناقض واضح في معطيات ايتنغر، وهي أولا تتناقض مع معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد دلت احصائيات السنوات الأخيرة، على أن نسبة المواليد العرب في إسرائيل (الأقلية الفلسطينية) تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٢٧٪ من مجمل المواليد في اسرائيل، وهذا بعد اختزال مواليد القدس المحتلة الذين يتم ضمهم للاحصائيات بفعل قانون الضم، ومعهم ترتفع النسبة إلى أكثر من ٢٨٪، في حين أن نسبة الفلسطينيين في إسرائيل من مجمل السكان في إسرائيل هي ١٧٪، وتصل إلى ٢٠٪ حسب الإحصائيات الرسمية بعد ضم فلسطينيي القدس وهضبة الجولان السوري المحتل.

ويدعي ايتنغر أنه في العام ١٩٩٧ ضخمت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية عدد الفلسطينيين بحوالي ٦٥٠ ألف فلسطيني، وأن إسرائيل اعتمدت على المعلومات المضخمة دون فحصها.

ويقف من وراء هذا الهجوم الحاد للكاتب ايتنغر مخاوف اليمين الإسرائيلي من تسارع الانشغال الإسرائيلي بشكل الحل الدائم مع الفلسطينيين، وخاصة الأصوات التي تدعو للإسراع بالانفصال عن الفلسطينيين، بمشاريع مختلفة، بسبب العامل الديمغرافي وتخوف جهات صهيونية من "غرق الدولة اليهودية" بفعل العامل الديمغرافي.

وهذا الأمر ظهر بحيز كبير جدا في التقرير السنوي للعام ٢٠٠٧، عما يسمى "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"، الذي يرأسه المساعد الأسبق لوزير الخارجية الأميركي السابق، دينيس روس، فعلى الرغم من أن التقرير "يبشر" بتحول إسرائيل إلى التجمع الأكبر لليهود في العالم، (٥،٣٥ مليون من اصل ١٣ مليوناً)، إلا أنه يشير إلى العامل الديمغرافي بقلق، ويدعو إلى تكثيف الهجرة إلى إسرائيل.

وفي سياق متصل، فإن السفير الإسرائيلي الأسبق في عدة دول، موشيه يغار، يهاجم في مقال له، بعنوان: "من في الطليعة إسرائيل أم المهجر" كتاب: "من القائد"، الذي صدر في نهاية العام الماضي، وأعده غابي شيفر وهداس روط طوليدانو، ويتحدث عن تأقلم اليهود في العالم في أوطانهم الحالية وأنهم لا يعتبرون أنفسهم "يهود شتات".

ويرفض السفير يغار استنتاج الكتاب

المذكور، بأن اليهود في العالم يعيشون في أوطانهم برغباتهم الشخصية ولا يوجد ما يمنعهم من السكن في إسرائيل، ولهذا فهم ليسوا "يهود شتات"، وهذه الفكرة التي تدعمها وتؤكدها الوزيرة الإسرائيلية السابقة شولميت الوني.

ويقول يغار إن الكثير من يهود العالم "يحافظون عن تقاليدهم وهويتهم اليهودية، على الرغم من مظاهر العداء لهم في أماكن مختلفة".

ويصب اعتراض يغار في نفس توجهات الكاتب السابق ايتنغر، الذي يرى في يهود العالم مصدر هجرة لإسرائيل لمواجهة العامل الديمغرافي، الذي بات أشد ما يقلق الحركة الصهيونية.

ويعكس مقال آخر في المجلة، أحد المخططات التي تبادر لها سلطات الاحتلال لمواجهة العامل الديمغرافي، وهو في مدينة القدس المحتلة، التي بات يخترقها جدار فصل عنصري، بهدف رسم حدود مصطنعة جديدة للمدينة، تهدف بالأساس إلى فصل حوالي ٧٠٪ من فلسطينيي القدس المحتلة عن مركز المدينة والبلدة القديمة على وجه الخصوص، وضم أحياء استيطانية وحتى مستوطنات بأكملها إلى منطقة نفوذ المدينة، بهدف تثبيت أغلبية يهودية مصطنعة وفرض أمر واقع على الأرض.

ويمتدح المختص بالشؤون الجغرافية والمخطط الهندسي اليشاع أفرات في مقالة بعنوان: "هناك حاجة لرسم حدود جديدة للقدس"، مشروع فرض حدود جديدة للقدس، مسلطا الضوء بشكل خاص على العامل الديمغرافي، وما يصفه بـ "خطر" تحول الفلسطينيين إلى أغلبية في المستقبل.

ويستعرض الكاتب مساحة القدس عبر التاريخ، حين كانت ما بين ٥٠ إلى ١٣٠ دونما، حين وصل إليها الملك داوود، حسب التوراة، وتوسعت إلى ٩١٦ دونما في فترة القيصر الروماني هيرودوس، فترة السيد المسيح، لتصل في العام ١٩٦٧ إلى أقل بقليل من ٤٠ ألف دونم، ثم بدأت عمليات التوسيع بوتائر عالية (بيد سلطات الاحتلال) لتصل إلى قرابة ١٢٧ ألف دونم اليوم.

ولكن أفرات يركز في مقالته على العامل الديمغرافي، ليعكس بذلك القلق الإسرائيلي والصهيوني من تكاثر فلسطينيي القدس في مدينتهم، في حال لم يتم بناء جدار الفصل العنصري، ويتبنى الكاتب المعطيات التي تقول إن عدد الفلسطينيين في القدس المحتلة سيكون مساوياً لعدد اليهود.

ويدعي الكاتب، أيضا بناء على معطيات رسمية أن نسبة اليهود في القدس المحتلة في تراجع مستمر، وأن نسبتهم التي هي اليوم في حدود ٦٧٪، ستهبط في العام ٢٠٢٠ إلى ٥٦٪، ولكن في هذا المجال يشار إلى أن الغالبية الساحقة من اليهود، وخاصة المتدينين الأصوليين، الذين يغادرون المدينة ينتقلون إلى مستوطنات قريبة جدا من المدينة المحتلة، بهدف البحث عن بيوت جديدة بأسعار اقل بكثير من أسعار البيوت في داخل القدس، إضافة إلى حصولهم على إمتيازات مالية وضريبية تحفيزية، يحصل عليها سكان المستوطنات.

وحسب المخطط الاحتلالي، فإنها مستوطنات معدّة للضم إلى منطقة نفوذ القدس في إطار الحل الدائم، حسب المنظور الإسرائيلي.

ويشار أيضا، إلى أن هناك هجرة من نوع آخر من القدس، وهي لليهود العلمانيين، خاصة جيل الشباب، الذي لم يعد يحتمل كثرة القيود الدينية التي يفرضها الحريديم على مجريات الحياة في المدينة، خاصة في مجال الحياة الترفيهية، بشكل عام، وفي نهاية الأسبوع بشكل خاص، إضافة إلى فرص العمل في المجالات العصرية، مثل الأعمال التكنولوجية وسوق العمل الإعلامي والثقافي، وهي فرص محدودة في القدس.

ويقول الكاتب في استنتاجاته: لقد بات من الواضح لدى الجميع ان المدينة (القدس) لا تزال منقسمة، وليس موحدة، وأن مستقبل المدينة بات محسوما بأنه سيتم تقسيمها، والرغبة الإسرائيلية بالابقاء على المناطق المحتلة من القدس ليست واقعية، ولكن بإمكان إسرائيل الانفصال عن ربع مليون فلسطيني، الذين ترتفع نسبتهم في القدس بشكل مستمر، ولسياسة الضم ثمن، ويرى أن بناء جدار الفصل الذي يرسم حدود جديدة للقدس هو الحل الأمثل.

فرض حدود من جانب واحد

وينشر أحد قادة مستوطني هضبة الجولان السورية المحتلة، ومن كان ناطقا بلسان مستوطنات الجولان، أوري هايطنر، مقالا بعنوان: "على الرغم من ذلك فإن الانفصال مبادرة أحادية الجانب". يدعو فيه إلى الانفصال كليا عن الفلسطينيين من جانب واحد دون أي اتفاقيات، من خلال فرض حدود من جانب واحد، "وفق المصالح الإسرائيلية"، كما يدعو.

ويقول هايطنر: "إن ممارسة حقنا على كامل أجزاء أرض إسرائيل التي نسيطر عليها قد حولنا إلى دولة ثنائية القومية، أو حاشا وكلا إلى أقلية في بلادنا، ونحن

ليس بإمكاننا استمرار العيش ضمن حدود ليست واضحة، ومع تحديد الحدود علينا أن نمنح المواطنة لكل المواطنين في المناطق التي تحت سيادتنا، ولا نستطيع بعد ٤٠ عاما الاستمرار في السيطرة على شعب آخر من دون منحه حقوقاً سياسية، ولهذا لا مفر من تقسيم البلاد، ولا مفر من انفصال أحادي الجانب، نبادر له نحن (إسرائيل)".

ويتابع هايطنر كاتبا: "إن المبدأ الذي يجب أن يكون لدى تحديد الحدود هو خدمة المصالح القومية لإسرائيل" أقصى ما يمكن من مناطق أرض إسرائيل تحت سيادتنا (إسرائيل)، وأقل ما يمكن من فلسطينيين تحت سيادتنا، انسحاب من مناطق كثيفة بالفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وضم مناطق ليست كثيفة بالفلسطينيين، في كل منطقة غور الأردن وصحراء يهودا (صحراء جنوب الضفة) والكتل الاستيطانية اليهودية، وهذا مبدأ تم تحديده في العام ١٩٦٧، من قبل يغئال ألون، ضمن خطة ألون..".

ويدعو هايطنر إلى تحديد الحدود ثم طرحها في استفتاء على الإسرائيليين، مشبها الوضع بالاستفتاءات الشعبية التي جرت في دول الاتحاد الأوروبي قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، معتبرا أن إسرائيل دولة ديمقراطية وعليها اتباع أسلوب الاستفتاءات الشعبية، ومتجاهلا أن الحديث يجري عن مناطق محتلة لا يحق لشعب الدولة التي تمارس الاحتلال ان يقرر مصير هذه المناطق.

يشار إلى أن هذا المقال يأتي ضمن أجواء متنامية في إسرائيل، تدعو إلى مقايضة مستوطني الضفة الغربية بجزء من الفلسطينيين في إسرائيل، أي ضم جميع الكتل الاستيطانية، وحتى المستوطنات النائية في الضفة الغربية، وفي المقابل يتم ضم البلدات الفلسطينية في منطقة المثلث المحاذية للضفة الغربية إلى الدولة الفلسطينية.

هذا الطرح بدأ كفكرة سياسية لدى أوساط في داخل حزب "العمل" الإسرائيلي، مثل النائب أفرايم سنيه، ثم تبنته أحزاب اليمين المتطرف، وبشكل خاص حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة المتطرف أفيغدور ليبرمان، وأصبح التداول بمثل هذه الأفكار بشكل علني أكثر لتحظى بتأييد في الشارع الإسرائيلي.

الكتابة على الحائط

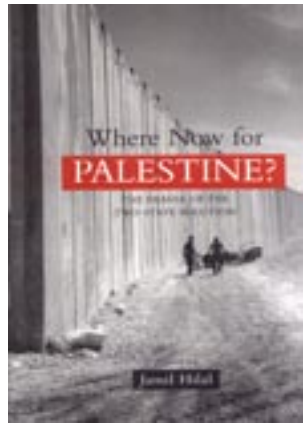

حول كتاب 'ماذا لفلسطين الآن: موت حلّ الدولتين'

المؤلف: جميل هلال

الناشر: زايد

بقلم: ميكو بيليد[1]

وأنا أكتب هذه الكلمات، أدرك أنه الخامس من حزيران، ٢٠٠٧. أتذكر بكل وضوح ذلك اليوم قبل ٤٠ عاما، وكنت في الخامسة من عمري، وكان والدي ماتي بيليد جنرالا في جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان أخي ضابطا في القوات المسلحة. وكنا نعتقد أنهما حلقة في سلسلة من الأبطال اليهود، تضم يوشع والملك داود والمكابيين، والآن جيش الدفاع الإسرائيلي؛ وأن الله يقف إلى جانبهم جميعا، وأنهم منذورون للانتصار.

واليوم يتحدث الناس حول العالم عن اليوم الذي "اندلعت" فيه الحرب، وكأنّ الحرب ذات لها حياتها الخاصة.

لكن الحروب نادرا ما تندلع؛ الحروب يتمّ التخطيط لها بدقة، ويتم إشعالها من قبل أناس لديهم أسوأ النوايا. وهذه الحرب بالذات، أكملت سيطرة إسرائيل على فلسطين، وهي سيطرة لا تبدو في الأفق نهاية لها. واليوم، كما توقع والدي، وعدد من الإسرائيليين المعنيّين، منذ أربعين سنة، فإن اليافعين من الشباب، الذين تربّوا على مبادئ الديمقراطية اليهودية، يقومون بكامل الرضا بتحمل الواجبات الحقيرة لجيش احتلال.

الصعوبة التي يواجهها من يكتب عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هي أن هذا الصراع مدفون تحت عقود من صناعة الأساطير. معظم الكتاب والقراء ما زالوا تحت رهبة الرواية الصهيونية، وهم إما خائفون أو تنقصهم الأدوات التي تمكّنهم من تحدّيها. حتى الذين لديهم تجربة في سياسات الشرق الأوسط، من أمثال زبيغنيو برزيزنسكي ودينيس روس، ما زالوا يزعمون أنه لو أن أميركا اختارت السياسة الخارجية الصحيحة، أو لو أن الفلسطينيين كان لهم قادة غير قادتهم،

لحصل الفلسطينيون على دولة تخصّهم، ولعاشت إسرائيل في دولة سلام وأمن. وهؤلاء في الواقع لا يرون الكتابة على الحائط.

كتاب جميل هلال "إلى أين الآن بالنسبة لفلسطين، موت حلّ الدولتين" (من منشورات زيد) يشبه تفسير دانيال التوراتي للكتابة على الحائط. بشمولية وقوّة، يحتوي هذا الكتاب على أحد عشر مقالا تنويريا، مع تحليل مثل حدّ السكّين، للوضع الحاليّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وموت حلّ الدولتين.

"الأولويات السياسية للصهيونية السياسية وجّهت نحو احتلال الأرض، دون سكانها الفلسطينيين، أو بالحدّ الأدنى منهم"، كما يكتب. وفي الواقع أنه منذ الأيام المبكرة للمشروع الصهيوني، أوضح الرجل الصهيوني القويّ دافيد بن غوريون أن هذه لعبة محصلة الصفر: نحن أو هم، ولن يكون هناك أيّ تنازل في موضوع الأرض. وحتى يضمن نجاح خطته في الحصول على الأرض دون سكانها، عمد إلى تخطيط البنية العسكرية الهائلة لإسرائيل.

وتعتبر سياسات العدوان والتوسع اليوم جزءا من تراث بن غوريون، ويكتب إيلان بابيه: "يتقدم الاحتلال من البنية التحتية الأيديولوجية نفسها، التي حدث التطهير العرقي عام ١٩٤٨ على أساس منها". وقد وفرت السنوات الأربعون الماضية فرصا كافية للتحرّك نحو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وغزّة، لكن لم تكن هناك أية حكومة إسرائيلية مستعدّة للتنازل عن الأرض. وبدلا من ذلك، تستمرّ إسرائيل في تخصيص المصادر الهائلة للبناء العسكري، وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية.

ويلخص جميل ذلك بأن يكتب: "سياسة إسرائيل بلغت حدّ الإنكار الشامل للظروف الأساسية الضرورية لدولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة." وعندما تتكشف طبقات الأسطورة، فسوف نفاجأ بمعرفة أنه لا يمكن التصديق أن حكومة صهيونية ستكون مستعدة لتقاسم أرض إسرائيل.

يتسع الجدل المتعلق بمستقبل إسرائيل/فلسطين باستمرار، لكن ذلك لسوء الحظ يحدث في الغالب خارج إسرائيل. وأيا كان حجم الحوار الذي يدور داخل إسرائيل، فهو لا يتمّ إلا على حواف اليسار الإسرائيلي، أو بين الفلسطينيين، لكنه نادرا ما يكون بين الطرفين. والجدل الأخير بين المؤرخ إيلان بابيه، الذي شارك في هذا الكتاب أيضا، وناشط السلام المخضرم يوري أفنيري، يستحق الانتباه. خلال الجدل، كان رأي بابيه أن حلّ الدولتين ليس قابلا للحياة، ولا هو حلّ مرغوب فيه، وأن الجهد يجب أن يبذل لخلق دولة علمانية ديمقراطية في إسرائيل/فلسطين. أما أفنيري، ففي محاولة منه لدعم دعواه أن الإسرائيليين والفلسطينيين قد لا يستطيعون الحياة كمواطنين لهم حقوق متساوية في ظلّ دولة ديمقراطية واحدة، عزّز ذلك بالحجة التالية: "سكان بلعين سوف يدفعون الضرائب ذاتها التي يدفعها سكان كفر سابا؟ وسكان جنين سوف يضعون دستورا مع سكان نتانيا؟ وسكان الخليل والمستوطنون سوف يخدمون في الجيش نفسه، وقوة الشرطة نفسها، كتفا لكتف، وسيخضعون للقوانين نفسها؟ هل هذا واقعي؟"

إذا كان التاريخ بين لنا شيئا ما، فقد بين ما يلي: ليس من الواقعي أن تجد أن أية حكومة صهيونية قد تتخلّى أبدا عن شيء من الأرض، لذلك يمكن أن نجد الشعبين يعيشان في دولة واحدة، يحكمها قانونان مختلفان.

حتى تتمكن من السيطرة على العدو، وحشد قواتها الخاصة، إذا صحّ التعبير، عمدت إسرائيل إلى إنجاز مهمّتين كبيرتين: تفتيت المجتمع الفلسطيني من ناحية، وعزل الإسرائيليين عن الفلسطينيين، من ناحية أخرى. ويفسر شريف الموسى ذلك كما يلي: "ترشيد الحاجة إلى أكثرية يهودية في إسرائيل يستلزم تقديم العرب بصورة سوداء، تقوم على نوايا إبادة اليهود، كما أنهم في الواقع غير قادرين على تشكيل نظام ديمقراطي تعدّدي. وفي الواقع أن بحثا جديدا أجرته نوريت بيليد ألحنان يثبت هذا الزعم. وقد أوضحت أن الاتجاه في الكتب الدراسية الإسرائيلية هو أن تظهر "عرب إسرائيل"، كما يسمّى الفلسطينيون، فقراء، غير متعلمين، لا يمكن الوثوق بهم، ولديهم نزعة لقتل اليهود.

على أية حال، فإن الحقيقة هي أن الفلسطينيين في إسرائيل، كما في البلدان الأخرى، مسالمون كل الوقت، يعملون جيدا، متعلمون، ونشيطون اجتماعيا وسياسيا. وخلال عقود، كرر قادة الفلسطينيين

التعبير عن استعدادهم للتوصل إلى اتفاقية يتم التفاوض عليها مع إسرائيل؛ كما أن المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية أثبتت أنها مؤثرة، وتمثل رغبات الناس، قبل أوسلو وبعدها؛ وأكثر الأمثلة وضوحا في تشكيل ما ينقض صورة الفلسطيني في إسرائيل هو غزة: إن ٨٠٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، والحكومة معطلة، وبعون قليل من الخارج تظل نسبة محو الأمية أعلى من ٩٠٪.

خلال عدة عقود، استمرت إسرائيل في استخدام الاغتيالات غير القانونية، وفي استخدام وسائل أخرى قاتلة، للقضاء على القيادة الفلسطينية ونفي شرعيتها. وإحدى إنجازاتها الكبرى في هذا المجال، اتفاقية أوسلو. تكتب كرمة النابلسي أن منظمة التحرير، قبل أوسلو، كانت تمثل الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين، وأولئك الذين يعيشون في الشتات، خارج فلسطين. أما الآن، فليس هناك أي تمثيل ولا أي شخص يسمع أصوات الفلسطينيين خارج فلسطين. وباحتواء منظمة التحرير الفلسطينية داخل السلطة الفلسطينية، نجحت أوسلو في القضاء على تمثيل الفلسطينيين خارج فلسطين، وبعمل ذلك سحبت مشكلة اللاجئين وحق العودة عن طاولة المفاوضات. ومستقبل السلطة الفلسطينية ذاته غير واضح الآن، وإسرائيل تقف على حافة انتصار جديد: التدمير التام للتمثيل السياسي الفلسطيني.

هناك نقطة أثارها جميع المشاركين في هذا الكتاب، هي أن ما يسمى بالعملية السياسية، بدلا من أن يقود إلى حل، يقوم بتمكين إسرائيل من القضاء على فلسطين. لذلك فإن السؤال الذي يتوسل الآن أن يطرح: ماذا لفلسطين الآن؟

يكتب هلال: لم تضع فتح ولا حماس إستراتيجية للصراع الوطني الذي يتعامل مع الوضع بعد انهيار أوسلو. واستنادا إلى زياد أبو عمرو: "تتحوّل السلطة الفلسطينية إلى واجهة تخفي الاحتلال الإسرائيلي الحقيقي، وإلى أداة تساعد إسرائيل في تنظيم احتلالها." وهذه تهم خطيرة، وهي توضع تحت أقدام القيادة الفلسطينية الحالية. ويقترح جميل هلال ما هو أبعد: "على الحركة الفلسطينية أن تعلن بوضوح مقترحا مفصلا لدولة ثنائية الجنسية، وأن تبدأ مناقشة هذه الفكرة بين الفلسطينيين، وفوق ذلك أهمية، بين الإسرائيليين". لكن، في حين يتواجد صراع يومي من أجل البقاء على قيد الحياة، فإن القيادة الفلسطينية تفشل في قراءة ما هو مكتوب على الحائط.

يتبنى الناس في الغرب الرواية الإسرائيلية، لأن إسرائيل خلقت نظاما محكما يضمن بقاءها مسيطرة على الفلسطينيين وعلى وسائل الإعلام. وكما يقول حسام محمد: "جهود السلام الحالية تضع معظم اللوم في مسألة العنف على الضحايا بدلا من الجناة." العنف الإسرائيلي لا يرى قط كسبب للطرق المسدودة. صواريخ القسام، التي تسقط على إسرائيل، هجمات إرهابية لا يمكن التسامح معها، بينما الدمار الذي تسببه إسرائيل في غزة، وفقدان الأرواح الفلسطينية البريئة، ينظر إليه كثأر مبرر. وطالما بقيت العلاقات بين الطرفين مجسدة بالقوة غير المتوازنة، فلن تكون هنالك قط مفاوضات ذات معنى. وفقط بعد أن يفكّك الاحتلال، ويتوقّف تهديد الهجوم الإسرائيلي، يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعملوا معا، وأن يحلوا الصراع بشكل سلمي.

وإذا استمرت إسرائيل في طريقها، فإن الأمور ستزداد سوءا إلى حدّ كبير، بالنسبة للفلسطينيين وللإسرائيليين أيضا. وهذا الكتاب يقترح اتجاها واضحا وشجاعا يجب على الشعبين أن يسيرا فيه إلى الأمام، معا: تفكيك السلطة الفلسطينية، وبناء دولة ديمقراطية علمانية في كلّ إسرائيل/فلسطين، تستطيع حماية الحقوق الوطنية لكلّ المواطنين فيها، وتركز على حقوق الإنسان.

منذ ستين عاما وإسرائيل تعيش كمحتلّ لفلسطين. منذ اليوم الذي تأسست فيه، وإسرائيل تحكم من قبل حركة متطرفة غير مستعدة للتسوية، ومع أجندة كولونيالية. في هذا الكتاب، يوفّر جميل هلال، وعشرة كتّاب رائعين آخرين، لإسرائيل، طريقا تتحرّر فيه من الخوف، ومن مهمة التحكم بأمة محتلة، وهي مهمة مدمرة للذات: "دولة علمانية ديمقراطية، لا تميز بين مواطنيها بسبب الدين أو العرق أو الأصل القومي."

قراءة خاصة

الكتاب إعاقة التنمية: السياسات الإقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية، ١٦٨ صفحة

المؤلف: إمطانس شحادة

إصدار: مدى الكرمل، حيفا ٢٠٠٦

مراجعة: عادل سمارة

يبدأ الكتاب، إلى أن يُختتم، بوصف وتفنيد السياسات الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت بعد سيطرة الإستعمار الإستيطاني اليهودي على ثلاثة ارباع البلاد وتشريد ثلاثة أرباع مليون مواطن عام ١٩٤٨.

" ...لذلك تفرض مجابهة هذه المشاكل ، علاجا تنظيميا كاملا لا موضعيا محدودا، أو التركز في تناول المحفزات السلبية للعاطلين عن العمل فقط، نحو: مخصصات ضمان الدخل والبطالة. معالجة الأزمة الإقتصادية للأقلية العربية، تلزم سياسة مواظبة ومتواصلة ، تعكس استعدادا صادقا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الواسعة، وفي الأساس إزالة عوائق الإزدهار والتطور في الاقتصاد المحلي -الإثني الذي يتحول تدريجياً إلى ملاذ العمل النهائي لأبناء الأقلية، إلى جانب تحول مفهوماتي في تعامل وموقف السوق المركزي - اليهودي حيال ابناء الأقلية" (ص ٨).

ويأخذ الكاتب بالاعتبار مسألة جوهرية في دور الدولة في إسرائيل، وخاصة انتقالها من إدارة الإقتصاد بشكل دولاني، وهو ما تطابق مع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لنقل إقتصادياً "الدولة الكينزية"، ثم مغادرة هذا الدور بداية من ثمانينيات القرن العشرين أي حقبة العولمة، ولنقل اللبرالية الجديدة والخصخصة التاتشرية—الريغانية واقتصادياً "نقودية الأميركي ملتون فريدمان"، حيث يرى الكاتب أن هذه التطورات زادت من المأزق الإقتصادي للأقلية العربية، والمتمثل في: "... ولا نقصد بهذا الإدعاء النفي المطلق لتطور وإنماء إقتصادي قد شهدتها الأقلية الفلسطينية، وإنما نعني بذلك ان سقف التطور الإقتصادي حُدد دائما وفقا لاحتياجات الدولة. بمعنى آخر، ندعي أن اي تطور اقتصادي مشروط ومحدد يمكن أن يخدم أجهزة "الإشراف والرقابة" بمصطلحات لوتسيك" (ص٩)

وربما هنا يقع مركز البحث. ففي حين يُفترض أن يخضع تطور اي قطاع في إقتصاد اية دولة لمقتضيات الدولة بمجموعها، إلا أن ما يقصده الكاتب هنا، أن إقتصاد الأقلية العربية يُخضع لمتطلبات اقتصاد دولة الأكثرية اليهودية الحاكمة بالمفهوم الآني وبمفهوم المدى الطويل، فالهدف التخلص من هذه الأقلية بدءاً بفرار الفرد وانتهاء بإجلاء الجميع . ولا يقلل من قولنا هذا أن الكاتب وضع الصياغة بشكل مختلف لمقتضيات يد القمع!

نقرأ في طرح المؤلف موقفاً فريداً من السلطة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية الفلسطينية، فهي تحول دون دمجهم باقتصاد الدولة الرسمي، كما تحول طبعاً دون تطور مقومات إنفصالهم عنها مما يجعلهم حالة مؤقتة على الدوام، حالة هلامية لتجمع بشري ليس له مبنى طبقي ولا قاعدة اقتصادية يشكل بهما أو منهما طموحاً سياسياً قومياً، وهذا ما يسمح لنا بالاستنتاج، أنها حالة بانتظار التخلص منها في مناخٍ ما.

فمن الناحية الإقتصادية تحديداً، لم يتطرق الكاتب إلى وجود "مقاومة" عربية للإندماج في اقتصاد الدولة الرسمي اليهودي، بمعنى أن هذا الوجود للأقلية القومية محايد وسلبي، كما لم يُشر إلى وجود توجهات لتنمية ذاتية عربية هناك. أما وهذه الأقلية لا ترفض الإندماج الإقتصادي، فهو مؤشر على أن الدولة هي التي ترفضهم! ولكن ما نهاية هذا الرفض؟ هل سيبقى هؤلاء معلقين في الوضع نفسه، هل سيطورون اقتصاداً خاصاً بهم، أم هل سيتخلص النظام منهم يوما ما؟ هذا ما سنناقشه لاحقاً.

إن قراءة للمعطيات الرقمية التي يفصلها الكاتب على اساس مقارن بين الطرفين تعزز السيناريوهات التي اشرنا إليها. هناك فجوة واضحة ومقصودة بين العرب واليهود (باستعمال التعبير الشعبي الدارج منذ أكثر من قرن) وليست هناك مقدمات إندماج حتى لنخبة عربية في الدولة / السلطة كما حصل مع اليهود الشرقيين لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا ثقافياً بالطبع. وما يحصل هو تناول الدولة من هذا المخزون الإحتياطي ما تحتاجه للعمالة في قطاعات معينة.

وكل هذا بمقدار. وإلا كيف نقرأ أن ٥٠٪ من المستخدمين العرب هم في الإقتصاد اليهودي التقليدي وهي نسبة على حالها منذ عام ١٩٤٨؟ نسبة لم تزدد، كما أنها تعيق اقتصاد هذه الأقلية إذا ما اتجه إلى الإنفصال وذلك لعجز الإقتصاد العربي عن استيعابهم لأنه يستوعب ٨-١٠٪ من المواطنين العرب الذين هم في سن العمل، كما أنهم سيكونون منافسين لنظرائهم العرب الذين يعملون في القطاع التقليدي. كأننا نقول، إن الدولة ترسم آليات تبقي على اقتصاد هذه الأقلية عقيماً.

"...إلا أن الواقع مغاير. يكمن تفسير ذلك في غياب قواعد السوق الحرة بين الإقتصادين، وعدم حيادية الدولة في المجال الإقتصادي إذ عملت مجموعة الأغلبية، عن طريق الدولة، على تشويه العملية الإقتصادية الطبيعية بوسائل شتى بهدف منع عملية التصنيع، وتجميع رؤوس الأموال والمعرفة عند الأقلية العربية، وبهدف المحافظة على الوضع القائم. كلا الإقتصادين منفصلان حقا عن بعضهما البعض سواء حسب التقسيم الجغرافي أم السمات الإقتصادية، ...لم ينغلق الإثنان تماماً على مجالات التجارة والمقايضة وفي الأساس تصدير قوى عمل عربية إلى السوق الإسرائيلية والإنكشاف التام للسوق العربية على المنتجات والبضائع اليهودية" (ص ١١)

لأن التكامل بين الإقتصادين مرفوض من قبل السلطة الصهيونية، يركز الكاتب على مجال التبادل وليس التكامل بين الإقتصادين، وهو تبادل أعرج في الإتجاهين. ففي حين يصدر القطاع العربي إلى اليهودي قوة عمل رخيصة، يصدر القطاع اليهودي إلى العربي سلعاً مكلفة. أي لا توجد حركة لقوة العمل ولا للبضائع في الإتجاهين. وهذا يؤكد أن جوهر العلاقة في أفضل أحواله تبادلاً لا متكافىء.

ما هي السياسة الإسرائيلية

لا يخالط الكاتب الشك في أن السياسة المتبعة تجاه الأقلية العربية هي الهيمنة اليهودية، والاستغلال، والإقصاء عن عملية التطور، والحفاظ على الدونية وضبط هذه الأقلية بالرقابة والإشراف والمعالجة الجزئية للمشاكل الطارئة. ولتحليل هذه السياسة ناقش الكاتب مقاربات: الاستعمار الداخلي لدى زريق ١٩٧٩، وكيمرلنغ ١٩٨٣، وشافير ١٩٨٩، وكذلك مقاربة الإقتصاد الثنائي للخالدي ١٩٨٨، ومقاربة السيطرة والتعلق، لوستيك ١٩٨٥، ونموذج الإثنوقراطية ل يفتاحئيل وغانم ٢٠٠٥.

قد ينير الطريق للتوصل إلى المقاربة الأقرب ان ننطلق من إشكالية النظام نفسه في عدم الإنجاز المقصود لدمج العرب في الدولة، بغض النظر عن قابلية العرب أم عدمها، فهذا خيار لم تحاول الدولة اختباره ، مما خلق لها مشكلة معلقة لأمد طويل. فالحركة الصهيونية حركة اقتلاعية بالضرورة، وعليه، كان الطبيعي أن تطرد أو تبيد كل الفلسطينيين. لم يحصل هذا تماماً، ولذا، بقيت لديها أقلية عدوة. كتيبة من جيش العدو المهزوم والمطرود. ليسوا مواطنين تماماً إذ لم يُعطوا مساواة. الدولة الصهيونية كمن يحمل جثة حية/ميتة لا يعرف كيف يتخلص منها، وهي نفسها عاجزة عن الوقوف على قدميها، ولن تسمح لها الدولة بذلك، لتقاوم. إذن الدولة كذلك في مأزق. كيف تفعل في أقلية تتصارع معها داخل البيت؟.

قامت الدولة الصهيونية منذ ١٩٤٨ بتفكيك الجغرافيا الفلسطينية، وتفكيك التماسك الطبقي الفلسطيني لوأد المشترك السياسي الوطني لهم، وتفكيك الإقتصاد. هناك أقلية رغم المذابح لم تهرب، وظل طردها محبذاً وربما هو مؤجلاً فقط لأنه صعباً. كما أن تهيئة الدولة لمناخ الرحيل لم يدفع هذه الأقلية لذلك، فإلى اين!

نقطة الحسم هي في موقف الدولة المركَّب من السياسي/الإقتصادي/الإيديولوجي. فمركز المشروع الصهيوني هو دولة يهودية نقية بقيادة الرأسمالية اليهودية. موطىء قدم اقتصادي لراس المال العالمي على أرضية دعم، حماية ، تمويل ووظيفة لهذا الشريك الصغير.

لا يسهل تطبيق نظرية الإستعمار الداخلي، تماماً، على هذه الحالة رغم ما بها من إغراء بذلك. فهي فُصِّلت على يد كاردوسو في البرازيل وعلى يد هارولد وولبي في جنوب إفريقيا،حيث يدور الحديث هنا عن وينحصر في إطار الدولة القومية الواحدة في علاقتها/تبعيتها الإقتصادية للنظام العالمي، وهو الأمر الذي لا تقبل به إسرائيل. عالج هؤلاء الكتاب دولا أو مناطق الكل فيها مواطنون، بغض النظر عن التفارق الطبقي على صعيدي الأفراد أو الإثنيات، بينما في إسرائيل المواطنة على درجتين، بل إن هذا مواطن وذاك عدو!. ففي البرازيل كان الأساس طبقياً لا عرقياً ولا قومياً.

كتب كاردوسو، حينما كان جذريا تنموياً، اي قبل أن يستقطبه البنك والصندوق الدوليين ليصبح رئيساً انفتاحياً للبرازيل لدورتين مدتهما ثماني سنوات:

" إن التطور الرأسمالي التابع هذه الأيام في اميركا اللاتينية، البرازيل والارجنتين والمكسيك ينتج تهشيما بنيويا داخليا، والذي تكون فيه القطاعات المتقدمة تستدخل وحتى تندمج في الأشكال الجديدة للتوسع الاحتكاري للنظام الراسمالي العالمي. وأبعد من هذا، فإن القطاعات المتخلفة تنتج بأجر سلعا اساسية حضرية، مثل الانتاج السلعي الحضري الصغير، لكن وبشكل خاص فإن مواقع الإنتاج الزراعي المستقرة تتسم بأنها "مستعمرات داخلية" في علاقتها بالقطاعات العالمية... فهي نتاج التوسع الراسمالي وتوظف لهذا التوسع طالما تساعد على إبقاء الأجور في مستوى هابط وتقلل الضغط السياسي داخل "القطاع العصري[٢]"

وفي جنوب إفريقيا كان الأساس عرقياً وراسمالي لكنه لم يكن استثنائيا وطارداً، لذا، لم تتولد حالة لجوء اسود. أما هنا، فالمواطنة المتساوية بالمفهوم الراسمالي مرفوضة او محجوبة عن العرب الفلسطينيين، وهي المواطنة التي تسمح بالتنافس والاستغلال الطبقيين "لليهود خاصة" على أن يُقبل من بين الفقراء من يصعد طبقياً إلى صفوف برجوازية السادة، ويصبح سيداً على فقراء السادة! حقوق المواطنة المتساوية للجميع مرفوضة كما هي مرفوضة مسألة قبول افراد عرق في طبقة العرق الآخر. والإشكالية هنا دينية قومية وثقافية.

" يصف هارولد وولبي التمفصل بين انماط الإنتاج بما هو امتداد او توسع لنمط الانتاج الرأسمالي على حساب الأنماط الماقبل. وبالطبع فإن مقترب تمفصل أنماط الإنتاج يؤكد على أن التشكيلات الإجتماعية المحيطية تتكون من تمفصل اندماجي لنمط الانتاج المهيمن الذي يُلحق بنفسه انماط الانتاج غير الراسمالي". أما في حالة الأقلية العربية الفلسطينية فإن التمفصل إذا ما حصل، لا يأخذ مداه الإقتصادي حيث تقطعه سياسة الدولة كي لا يكمل مسيرته ".

عجيب! ولكن كيف يمكن لهذه العوامل أن تتجاوز العامل المادي؟ الذي نراه مقرراً! ولماذا تفوق العامل المادي في جنوب إفريقيا وحسم الأمر؟ قد يوفر قرار المركز الراسمالي العالمي فرض المقاطعة على جنوب إفريقيا مفتاحاً للأمر، في حين لم يقرر ذلك ضد إسرائيل.

كانت حالة جنوب إفريقيا حالة استعمار استيطاني ابيض استثمرت بإمكاناتها وواصلت ذلك إلى جانب تشاركها براس المال العالمي. أما حالة إسرائيل، فتتشابه وتختلف. تختلف لأنها استثمار إستراتيجي للمركز الرأسمالي العالمي أنفق وينفق على إسرائيل بشكل متواصل، لأنها، إي إسرائيل، توفر لهذا المركز هيمنة على منطقة للمركز فيها مصالح دونها حزٌّ الحلاقيم. إن علاقة راس المال الإسرائيلي براس المال المركزي في العالم أعمق وأقوى مما هي في جنوب إفريقيا، كما أن لإسرائيل وظيفة دولة في خدمة الطبقات الحاكمة في المركز. هنا تكمن استحالة مقاطعة المركز لإسرائيل، ولذا، ما عليها لو قاطعتها بنغلاديش! أما الذين يعتقدون غير هذا، فهم أقرب إلى عدم وعي تعقيدات وجود ودور هذه الدولة..

كما لا يستقيم تحليل من وصفهم الكاتب بالمتأثرين بالفكر الماركسي بوصفهم، كما يقول، "عملية تحويل ابناء الأقلية إلى طبقة بروليتاريا في خدمة رأس المال الصهيوني...اذ اهملت تلك المقاربة جوانب الهوية والقومية" (ص٢٢) روزنفيلد١٩٦٢ ومخول ١٩٨٢. لكن الكاتب لم يوضح أن الطرف اليهودي بموقفه العنصري قد غذى مسألة الهوية والقومية لدى العرب ربما بأكثر من تطورها الطبيعي، اي برفضه لمواطنيتهم. هذا ناهيك عن أن الأقلية العربية ليست متجانسة طبقياً بما يبرر النظر للدولة على أنها مقسومة طبقياً على اساس قومي. فداخل كل من الجماعتين مراتبية وتفارقات طبقية واضحة، وإن كان هناك تفاوت نسبي ملحوظ بين برجوازية كل طرف وكذلك بين بروليتاريته. وربما كان هذا ما يضعف تحليل زريق (١٩٧٩) "القائم على العلاقة الاستعمارية الإثنية بين الإقتصاد الراسمالي اليهودي والاقتصاد التقليدي–الريعي العربي، تتسم هذه العلاقات بطابع استعماري بين كلا الوحدتين". فما من وحدة منهما تشكل كتلة طبقية واحدة. وعليه، فإن مستخدمي المنظور الماركسي، قد وقعوا بتجاهل التفارق الطبقي في خلط فكري، قد لا تكون الماركسية نفسها سببه.

كما ان مقاربات خالدي بشأن اقتصادين منفصلين في الدولة وشافير القائل بوجود اسواق عمل... ليست مقنعة. فالسؤال هو: هل هما اقتصادان منفصلان أم مجتمعان اثنان بينهما الإقتصاد متراكب متراتب أي ان الإقتصاد العربي موظف في خدمة السوق اليهودي. إن السوق واحدة بغض النظر عن عمق التمازج والإندماج، وحتى عن وجود قطاعين اقتصاديين، أما المجتمع فمنقسم وهذا ما يرفع من شأن الهوية والثقافة والقومية. وطالما أن الاقتصاد غير منقسم، فلا مشكلة لدى المستوطنين فهم

الذين أرادوا وكرسوا الإنقسام المجتمعي أما وحدة السوق والاقتصاد أو انفتاحهما اقتصادياً وضبطهما سياسيا وإيديولوجيا، فتحقق الإستغلال وتراكم راس المال. أليس الاقتصادان ضمن النظام الرأسمالي في البلد الذي يهيمن فيه نمط الإنتاج الرأسمالي وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع الراسمالية، فهل يُعقل أنهما لا يتفاعلان، أم أن عدم تفاعلهما بما يكفي هو بقرار قطع سياسي؟

قد يصح القول أن هناك ثنائية شكلية لسوق رأسمالية واحدة. فهل هناك فارق في مستوى علاقات الإنتاج في الطرفين؟ قد تكون درجة الترسمل مختلفة. ففي العمل الزراعي في القطاع الفلسطيني هناك عمالة أسرية، لكن الإنتاج نفسه هو للسوق، بينما هناك سلطة سياسية واحدة فالمهم هو القرار السياسي. هذا القرار السياسي الذي بمنظوره الكولونيالي يحافظ على العلاقات البطريركية في المجتمع العربي ويغذيها ويحتجز التطور الإقتصادي الذي سيقود بدوره لتجاوز التخلف الإجتماعي .

أعتقد أن ما يجب التركيز عليه أكثر هو دور الدولة الصهيونية في الإقتصاد، فقد بدأ الإقتصاد كاقتصاد "مركزي" وليس شرطاً أن يكون المركزي اشتراكياً، وذلك بهدف سياسي "قومي" هو تهميش العرب وتغذية المكونات التخلفية فيهم وبينهم. وهذا يعني أن ما حكم الأمور لم يكن "الإقتصاد الحر"، بل القرار السياسي/ الإيديولوجي الاستيطاني للدولة الرأسمالية ذات الإقتصاد الحر. أقصد تحديداً ملكية الدولة الأرض والإقتصاد "قطاع عام" وحصر المساعدات الأجنبية لصالح اليهود، باعتبارها تعويضات من النازية، والأمر نفسه عن المساعدات الأميركية.

تبرز هذه العلاقة سؤالاً: ما هو موقف الإغنياء العرب من البنية الرأسمالية الطبقية في إسرائيل، بمعنى هل لدى هؤلاء ميل للإندماج الإقتصادي ومن ثم الطبقي مع البرجوازية اليهودية؟ وهل سبب عدم الإندماج هو رفض الدولة لذلك؟ هذا ما لم يتعرض له الكاتب.

بعد أن تجاوز مختلف المقاربات يقدم الكاتب مقاربته الخاصة لطبيعة العلاقة في الدولة اليهودية، فهو يعتقد أن الأقلية العربية لم تتحول بعد إلى مشكلة مستحكمة، ولذا يرى العلاقة ضمن سياسة النظام الإقتصادي الميركنتيلي. ويقول في هذا الصدد:

" ... وفي حال بدأت هذه المسألة تضر باقتصاد الدولة...او في حال اصبحت تشكل عائقا امام تطبيق السياسات الاقتصادية او تحقيق اهداف سياسية للحكومة، قد تتحول هذه المشكلة إلى مشكلة تتطلب علاجا. عندها قد تقوم الدولة بتطبيق تغييرات في صيغة الانتقال من سياسة النظام الاقتصادي المركنتيلي الى النظام الاقتصادي النيومركنتيلي، نحو: زيادة استيعاب العمال العرب في سوق العمل المركزي اليهودي كما حصل في بداية التسعينيات بهدف المساعدة في استيعاب المهاجرين اليهود، او انتقال مصانع يهودية الى مناطق عربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة للتمكن من منافسة السوق العالمي، إلا أن تلك التحولات لم تغير كثيرا في الوضع الإقتصادي لأبناء الأقلية وحافظت على الفروقات في مستويات الأجور والدخل والوضع الإقتصادي" (ص ٢٧).

لم يقدم الكاتب تعريفه للمركنتيلية ليجعل مهمة المراجعة اسهل ولكي لا يُقوِّلنا قولاً بالنيابة عنه. لكن ما يمكن استنتاجه انه يقصد بالمركنتيلية (التجارية) طبيعة العلاقة القائمة على السوق الموحدة بين القطاعين وليس على الإنتاج الموحد. إن كان هذا ما يقصد، فهو يتجاهل نمط الإنتاج الراسمالي بأنه هو السائد والمهيمن في كلا القطاعين. اي القطاع اليهودي سوق تشغيل العرب والعربي سوق استهلاك المنتجات اليهودية. فهناك تقسيم عمل تضبطه الدولة طبقاً لمصلحة الأكثرية اليهودية. وبما أن العلاقات هي علاقات تشغيل سوق فالدولة في حِلٍ من الالتزام بتوفير فرص عمل للعرب، مناسبة أو غير مناسبة للكفاءات. اما في حقبة الخصخصة فوضع الدولة أسهل! وهنا، يمكننا الإستنتاج أن الكاتب يراوح على شواطىء مفهومي "الإستعمار الداخلي" و "مركز محيط" دون أن يتبنى أياً منهما، أما اعتماده لمفهوم المركنتيلية فليس أكثر وضوحا وتعبيرا من ايهما، بل إن وصفه للوضع أكثر انطباقاً على كليهما مما هو على المركنتيلي.

وفي هذا الصدد يكتب:

"... كما ولا يزال الإستعمار الداخلي سائداً وسارياً، التغير الوحيد هو ان النظام المركنتيلي ، يطبق في الفترة الحالية مع مراعاة الراسمالية الصهيونية" (ص ٤٤)

قد تساعد في هذا المستوى قراءة دور الدولة من خلال صياغة آليات الضبط وإعادة الهندسة re–engineering ، حيث يرى الكاتب ان الإقتصاد يُستخدم من أجل عملية الضبط. ولا أدري إن كان سيوافقني

على إعادة الهندسة وعلى التحليل بأن الدولة تستخدم الإقتصاد في عملية الضبط ليس أكثر، ومن أجل تفريغ مشكلة قد تتفاقم. وهو يبدأ من كون هذه الأقلية لا تزال لم تشكل مشكلة لإسرائيل مما يعني نجاح آليات الضبط وإعادة الهندسة، وكأن سياسة الدولة هي إعادة متواصلة لإعادة الهندسة. وهي إعادة لا تنحصر في مستوى أفقي، إذا قبلنا مقاربة الكاتب الميركنتيلية، بل قد تتحرك عامودياً بتطبيق سياسة الميركنتيلة الجديدة، التي هي بالنسبة للكاتب ليست إدماجاً مجتمعياً بل تكثيف الإستغلال".

ولكنني، مرة أخرى، أعتقد أن الكاتب أقرب إلى القول بأن العلاقة هي علاقة كولونيالية بامتياز، علاقة مركز/محيط من جهة ومن جهة ثانية فهي محكومة بقرار الدولة السياسي.

يمكن للكثيرين المحاججة بأن مقاربة مركز/محيط مصاغة للنظام العالمي لتشخيص العلاقة بين دول، وأن الإستقطاب هو القانون الرأسمالي الذي به يحول المركز دون تصنيع المحيط ومن ثم اللحاق به ويغذي آليات تخلفه، كما يبقيه حيا ليستمر في الإستهلاك ويحاول ايضاً ضبط نموه السكاني وإعادة هندسته وإذا حاول المحيط الإفلات يقوم المركز بضربه بالقوة.

لست من دعاة التطبيق الكامل لحالة على أخرى بل أميل للبحث ايضا عن المختلف لأن هذه سُنَّة التطور. لكن ما تختلف به حالتنا الدراسية هو أن الأقلية الفلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية، أي جنسية المستعمِر/المستوطن وهذه لا دور لها في وصف الفارق بين طرفي مركز/محيط إلا بمقدار تسهيل العملية الإستعمارية بغطاء قانوني سواء من حيث القمع أو تفضيل مناطق التطور أو تسهيل انتقال الصناعات الكلاسيكية إلى المحيط، أو فرض الضرائب وتعميق الاستغلال...الخ. إنها حالة مركبة من الإستعمار الداخلي والخارجي معاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مركز/محيط لا توافق الطرح التحديثي سواء طرح ماركس او التحديثية الرأسمالية بأن المناطق الراسمالية المتقدمة تطور المتخلفة على شاكلتها. بل إن المناطق المتقدمة تحتجز تطور المتخلفة في حدود الإبقاء على استهلاكيتها.

لقد بدأ التواجد الإستيطاني اليهودي "الفعلي – اي في القرن العشرين دون ان نرجع للقرن التاسع عشر" في فلسطين كحالة استيطانية استعمارية مزدوجة ، أي مستوطنين يهوداً محميين بالاستعمار البريطاني لتتفاقم الحالة بطرد معظم اهل البلاد وفرض الجنسية على المتبقين، وبعد الطرد وفرض الجنسية تم تطبيق سياسة إبقاء العلاقة الإستعمارية كما هي وإنما مؤكدة بقانون هو إسمياً لكل السكان وعملياً للمستوطنين. وعليه، فإن ما هو حاسم في هذا المستوى هو ان نمط الإنتاج المهيمن هو نمط الإنتاج الراسمالي بكامل علاقته الإنتاجية وباستقطابيته التي يحميها قانون وإيديولوجيا عنصريتان هما أفظع من العنصرية الغربية في المركز ضد المحيط لأنها لا تعتبر مواطني المحيط مواطنيها، بينما في إسرائيل هم شكلا مواطنون، ولكن المطلوب منهم الرحيل من الدولة "اليهودية المفترض نقاوتها". وفوق كل هذا، فإن أملاك هذه الأقلية مهددة دوما بالمصادرة المتوسعة بحجج عديدة.

في معالجته لمقاربة شافير، يقول الكاتب:

"ان الاستيطان والصراع هما العامل المبلور في تكوين المجتمع الإسرائيلي ، إلا أن التشديد عنده ينتقل من الصراع على الأرض إلى الصراع على العمل ...المنتهية بالإقصاء" (ص ٢٩–٣٠).

إن في هذه المقاربة درجة من المعقولية لكنها لا تلبث أن تفقدها حين تنقل الصراع إلى العمل أو ليكون على العمل. فالصراع على الأرض مستمر بدليل استمرار مصادرة "قصقصة او الحلاقة" لأرض العرب، ناهيك عن نهب اراضي مناطق الإحتلال الثاني ١٩٦٧. أما الصراع على العمل فتحسمه دوماً سياسة الدولة التي تسمح بإقصاء العرب بمعنى أن الإقصاء رسمي وليس فردياً راسمالي لأن الراسمالي يبغي الربح الأعلى دون اعتبار كبير للأصل القومي للعامل. إن السياسة الرسمية للدولة هي التي تقوم على التقسيم الإثني–طبقي، وليس التطور الطبيعي لعلاقات الإنتاج الراسمالية.

السؤال الحاسم هو: ما مصير الإقصاء من منظور الطرفين، اي رأس المال اليهودي حينما يحتاج العامل العربي، والأقلية العربية حينما تتطلب بنيتها تطوراً خاصا بها ولحاقا؟

بدورها فإن الدولة تحل بالتدريج مطلب راس المال اليهودي عبر استجلاب مهاجرين يهود كما حصل بالنسبة لليهود من الإتحاد السوفييتي السابق. ومن ثم استجلاب عمال أجانب يزيد عددهم الآن على ٣٠٠ ألف. وأبعد من هذا، فلكي تحول دون دمج الأقلية العربية، فإن طبيعة تطور اقتصاد الدولة آخذة في إقصاء أكثر للعمال العرب

باتجاه تصدير الصناعات التقليدية ذات العمالة الكثيفة إلى الخارج، (الأردن ومصر في نهج تطبيعي). وهذا منسجم مع تحول الدولة إلى وادي سيليكون[٣]. لكن الإقصاء تم في مجالات بعينها، بمعنى أنه إلى جانب الإقصاء عن مواقع العمل استمرتسويق المنتجات اليهودية في السوق العربي، واستمر نهب الأرض، وامتصاص بعض العمالة عند اللزوم! وهذا ينقلنا لنقد زعم (إليتسور ١٩٩٧–٣٩) الذي يقتطف اقوال الحكماء: " بأن الإستعانة بالعمل العربي هو بمثابة تنكر لمبادىء اليهودية وخيانة قومية". وهذا براينا لا علاقة حقيقية له بالدين و "القومية"، بل هو صناعة ثقافية سياسية. فطالما تم التجاوز على هذه المحرمات المزعومة. ليس هناك من تأييد علمي لمزاعم باركوخفا الذي يقدس الريادة الإقتصادية لليهود في مديحه لنجاح "المعجزة" الإقتصادية طالما هو يتجاهل أن الدولة صناعة غربية راسمالية وما تزال، كما أن أ. ب جوردون الذي يضفي مفهوما دينيا على العمل دون علاقة بالمردود المادي، "سيتم جني الثمار والمردود المادي في فترة لاحقة" (ص ٣٧). متى في الآخرة! أم أن الدعم الغربي والإندماج في السوق العالمي هو الذي يعوض ذلك ويزيد مما يجعل الحديث عن القداسة مجرد إيديولوجيا. فهذه القداسة لا تستقيم مع علاقات الإنتاج والمصالح الراسمالية. ليس هذا مجال الحديث بأن مجرد وجود إسرائيل مشروط بدور ووجود الإستعمار، ولكن ما يهمنا هنا أن المساعدات الراسمالية الغربية لإسرائيل كانت ولا تزال هي العامل الحاسم في استمرار واستقرار اقتصادها. وعليه، فالذي ينتظر المردود المادي على المدى البعيد هو الغرب الراسمالي الذي قدم مساعداته على شكل هبات، أو لنقل مجازاً لفترة سماح امتدت ستين عاماً!

إن الشد والإرتخاء في تشغيل العمال العرب هو نفسه قانون "الإنسحاب والغزو–ماركس" الرأسمالي. فحين الحاجة نقل الراسمالي اليهودي مصانع النسيج إلى المناطق العربية، ومن أجل "سلام" مع العرب لإستثناء الفلسطينيين نقلها إلى الأردن، كي يغرف الراسمالي اليهودي من المخزون العربي، وحين الإنكماش يعيد العامل العربي إلى المخزن، هؤلاء العمال قطع غيار مؤقتة. ما الفارق بين نقل هذه الصناعات من النقب أو الجليل إلى إربد في الأردن، وبين نقل نفس الصناعات الفرنسية من تونس إلى مصر أو الهند؟

قد يساعد تحليلنا ما ورد في وثيقة كينج واقتطفه الكاتب: "...زيادة حدة الإستغلال الإقتصادي ضد العرب، لمنعهم من الحصول على أمن اجتماعي واقتصادي قد يحرر الفرد والعائلة من الضغوطات اليومية، ويمنحهم بوعي أو بدون وعي وقتاً للأفكار القومية" (ص ٤٣).

لعل القضية أعمق من هذا النص العرقي الراسمالي. لقد كتبت عن هذا تحديداً مرات عدة عن قيام الإحتلال بإرباك الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة والقطاع كي ينشغلوا عن النضال الوطني. والإرباك في الحالتين ١٩٤٨، ١٩٦٧، ليس فقط بالإستغلال الإقتصادي، بل ربما بعدم الإستغلال، أي بالتهميش التشغيلي إلى جانب ربط حياتهم بقانون القيمة الراسمالي الذي يعني في الحالة الفلسطينية تعميق متواصل للنزعة الإستهلاكية وبأسعار السوق العالمي الموحدة، بقانون القيمة العالمي، بينما فجوة الأجور والمداخيل فلكية. وإلى جانب هذا كله، تصر الدولة اليهودية على تخليد العلاقات البطريركية وممثليها في المجتمع العربي.

لكن العامل السياسي الدولاني، أكثر خبثاً وخطورة، فهو يواصل سحب الأسس الاقتصادية للأقلية العربية (ص ٤٤) كي لا يتطور اقتصاد عربي بديل. واعتقد أن سياسة الدولة لم تنحصر فقط في كسر معادلة عمل/راسمال (أي وجوب توفر إمكانية تشغيل راس المال المحلي للعمالة المحلية)، بل هو يواصل مصادرة الأرض كقاعدة لأي اقتصاد. هذا ناهيك كما يقول الكاتب عن: " منع نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى مجموعة الأقلية، والحفاظ على عوائق التصنيع في هذا الوسط" (ص ٤٤). ما هو الإستقطاب إن لم يكن هذا!

يرى الكاتب أن لحاق الإقتصاد الإسرائيلي بالإقتصاد العولمي "الجديد" لم يغير في جوهر السياسة الميركنتيلية المطبقة على الأقلية العربية. وفي سياسة اللحاق الإندماجي هذه: " تعمل الدولة قدر مستطاعها من أجل خفض تكلفة العمل بغية توفير مناخ ملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية (بخلر ونيسان٢٠٠١). وهذا صحيح، وكنت أتمنى لو دفع الكاتب تحليله لمداه الطبيعي وهو أن الخاسر الأكبر من هذا التوجه هم العمال العرب، ثم فقراء اليهود والنساء. كما ان النتيجة نفسها حيث تقلص الدولة من خدماتها[٤]. يكفي أن نشير إلى أن تقديم الدولة مساعدات وتعويضاً لسكان الشمال، بسبب حرب عام ٢٠٠٦ ضد لبنان، اقتصرت على اليهود بزعم أنها تبرعات من

يهود العالم ليهود إسرائيل.

إن إنتقال إسرائيل إلى اقتصاد المعرفة، "من إسبارطة إلى وادي سيليكون (انظر الملاحظة رقم ٣) هو استثناء استثنائي للإقلية العربية التي لم يُسمح لها بالتجهُّز لهذه المرحلة، لا بمعنى الإنفصال ولا الإتصال، اي أن يكون الإقتصاد اليهودي بحاجة لها رغماً عن سياسة الدولة. والحقيقة، أن مختلف مراحل تطور الإقتصاد اليهودي بقيت مفقودة لدى الإقتصاد العربي، اي انتقال الإقتصاد اليهودي من الزراعة، فالصناعات التقليدية فالمتقدمة فالبتروكيماويات والإلكترونيات ناهيك عن التصنيع العسكري. وباستثناء بعض الزراعة لم يحل العرب محل اليهود في خطى التطور هذه، فحتى صناعات النسج تم طردها إلى الخارج.

والحقيقة، أنه بدل حلول اوتوماتيكي للعرب محل اليهود في الصناعات التي يغادرونها، حصل تراجع في وضع العرب الكلي (ص ٧٤)، مما يؤكد انعدام التوجه الرسمي نحو دمجهم. وحتى الطفرة الطويلة للإقتصاد اليهودي منذ ١٩٩٠ وحتى اليوم، لم تقدم تحسناً في وضع العرب بل زادت فقرهم وتهميشهم.

يشير الكاتب إلى اطروحة مئير بودنيتس وتشيمانسكي (١٩٨٥) الداعية للحد من استراتيجية التأثيرات السلبية الناتجة عن العمل بالمياومة، وعن تدني اندماج طبقة المتعلمين العرب في سوق العمل ...تسترشد هذه الاستراتيجية بالرغبة في خفض المصروفات العامة من اجل تنشئة اقتصاد عربي يندمج –لكن لا يذوب– في الاقتصاد الإسرائيلي الكلي" (ص ١١٤) .

لا يخفى بالطبع أن هذه الأطروحة هي في حدود سياسة الدولة والتيار المهيمن. هي تطوير المراتبية على اساس قومي وليس طبقي.

في اقترابه من إدانة موقف الدولة بوضوح يورد الكاتب تساؤلات باحثين: "لم لا تتطور صناعة عربية إذا لم يتناقض تطورها بالضرورة مع مصالح الدولة... يتجاهل هذا الإفتراض استعداد المشروع الصهيوني دفع ثمن مقابل عدم تنميته للاقتصاد العربي" (ص ١١٥). وهذا صحيح، لكن تكمن أهميته في أنه يكشف عن أن العامل السياسي الدولاني هو المقرر في هذه الحالة الفريدة، وليس العامل الإقتصادي المبتذل. ولكن، ولكي لا يزوغ النظر عن أهمية المصالح المادية ومركزية التراكم الرأسمالي، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدولة مدعومة من الباب إلى المحراب. ولو كانت بغير هذا لما كان بوسع راس المال الخاص فيها تحمل "تضحيات" من أجل المسالة السياسية. هنا مرة ثانية يبرز مثال جنوب إفريقيا. فحين وجدت الراسمالية البيضاء أن المقاطعة أخذت تجرح عظمها، قررت تقديم المرونة النسبية للأكثرية السوداء. هذا ناهيك عن أنها تأكدت أن بوسع راسمالية المركز الضغط عليها دون أن تخسر هذه الراسمالية كثيراً[٥].

يخلص الكاتب في التوصيات للقول:

" إذا كانت الدولة ترفض القيام بذلك فمن واجبنا أن نعمل على التغلب على هذه العوائق بشكل مستقل وأن نبذل كل ما في وسعنا للحد من قدرة تحكم الدولة بالتطور الإقتصادي...من واجب الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بناء آليات التمكين الذاتي...والانطلاق من وجود اقتصاد مجزأ واسواق عمل مقسمة، عليها توفير بيئة استثمار وتصنيع تتلاءم والسوق العربية والسوق الإسرائيلية والأسواق العالمية وأن تتناسب ايضا مع مكونات رأس المال البشري لأبناء الأقلية. عليها طرح رؤية لسياسة عربية، أو لنقل رؤية لبناء مشروع اقتصادي عربي (قد تكون شركةعربية أو مؤسسة استثمار عربية) غير مرتبط بالإقتصاد اليهودي –المركزي في دولة إسرائيل، دون أن يكون مستقلا أو منعزلا عن الإقتصاد اليهودي–المركزي، فمجرد التفكير بذلك هو استقلال عن الواقع والمنطق، ناهيك عن السوق والعملة والأسعار والبنوك وغيرها...قد يُدخل بناء المؤسسات الإقتصادية والشركات ثقافة ووعياً اقتصاديين جماعيين للأقلية الفلسطينية، ويساهم في مبادرات الإنماء والتطوير والتحديث، فهو واجب وطني وأخلاقي، قبل أن يكون مبادرات تبتغي الربح المادي فقط" (ص ١٥٤–١٥٧).

هنا يضع الكاتب اصبعه على الجرح، لكنه يرفض أن يكون جرَّاحاً. فالتشخيص الصحيح لدور الدولة السياسي والإيديولوجي في إحتجاز تطور القطاع العربي وإبقائه مخزناً لقوة العمل الرخيصة والتي لا تتمتع بحقوق على الدولة حتى في فترة دورها الأساسي في الإقتصاد، واستمرار هيمنة العمل العبري، وحتى تقسيم نقابة العمال... الخ وإصرارها على بقاء القطاع العربي سوق توفير قوة العمل عند اللزوم، وسوق استهلاك المنتجات اليهودية، كل هذا يعني وجوب العمل باتجاه الفكاك الإقتصادي بين القطاعين، وليس "تطوير" القطاع العربي بما يتوافق مع الأسواق الثلاثة (العربي واليهودي والعالمي).

فهذا التطوير المتوائم مع السوقين الأخيرين، هو "تنمية التبعية"، إعداد

ومواءمة للتكيف، أو رفع التبعية لدرجة أعلى محققة استغلالاً عصرياً، وليس تنمية.

يرفض الكاتب ما يسميه "اقتصاداً منعزلاً"، وبالطبع لا مكان لانعزال اقتصاد ما في حقبة العولمة وفي ظل نظام عنصري بوليسي يفاخر بذلك ولا يخفيه، وبالمقابل يقوم المركز بعزل اقتصادات دول عبر فرض الحصار عليها مثل كوبا وكوريا الشمالية، ومع ذلك تعيش!، وهذا يدفع لمناقشة ما نسميه درجتين من التنمية:

- التنمية ضمن السقوف الممكنة
- والتنمية بالحماية الشعبية

فالتنمية ضمن السقوف الممكنة هي البحث عن المجالات التي لم يشغلها المبادر الصهيوني والتي يمكن للمبادر العربي أن يستثمر فيها دون أن يقع في منافسة مع القطاع اليهودي، وهي لا شك سقوف انتاج بعض الحاجات الأساسية للقطاع العربي، كما أنها لا ترقى إلى منافسة الإقتصاد الصهيوني ولا الفكاك عنه، وليس هدفها هذا في غالب الأحيان، إنها حالة من التكيف– المقاوم معاً.

أما التنمية بالحماية الشعبية[٦] فهي على نطاق قطري تقوم على أعلى درجة من فك الإرتباط بالإقتصاد الدولاني المستعمر والمتحكم وتحاول توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، والتحكم بالفائض والتراكم قدر الإمكان، وإعادة استثماره واستهلاكه ضمن البنية الإقتصادية العربية. إن قرار وقوة الطرد والحصار والاستنزاف التي يقوم بها اقتصاد الدولة يتطلب أعلى درجة من الفكاك الإقتصادي. وهذا يشترط قوة سياسية مجتمعية تؤمن بهذا المشروع لبناء اقتصاد الحزب الشعبي على اساس تعاوني وليس راسمالي كلاسيكي. وهذا الفكاك لا بد أن يقطع بأعلى درجة ممكنة مع السوق اليهودي والعالمي بما هما على الأقل راسماليين واستقطابيين. إن مشروع تطوير وتحديث راسماليين كلاسيكيين، أي مشروعا لا تعاوني، قد ينتج في أفضل الأحوال شروط تبعية أعلى وأرقى من السابقة، ويبقى بالطبع في نطاق الإستقطاب الذي هو قرار سياسي إيديولوجي للدولة.

ينتهي بنا الحديث هنا كما ابتدأ اي في المستوى السياسي. إن دولة من هذا الطراز تصر على يهوديتها، لن تسمح للأقلية العربية لا بالتطور ولا بالبقاء في الأرض. ومن هنا، فإن المشروع السياسي العربي هو قراءة جدية لحقبة العولمة التي تزيد الاستقطاب واحتجاز التطور وتقلص الحريات وتعمق فاشية راس المال، ولا فاشية في التاريخ الحديث إلا راسمالية. وعليه، يكون المشروع السياسي العربي في الخط الأخضر هو الفكاك السياسي عن الدولة اليهودية، هذا إلى جانب فك الضفة والقطاع عن هذه الدولة وصولاً إلى إعادة توحيد فلسطين بعد تفكيك الدولة اليهودية لصالح دولة إشتراكية[٧].

ليست هذه الرؤية قريبة التحقيق، ولكن المهم هو توجيه العملين التنموي والسياسي بهذا الإتجاه.

لا يسعنا الإتفاق مع الكاتب في قوله " قد يُدخل بناء المؤسسات الإقتصادية والشركات ثقافة ووعياً اقتصاديين جماعيين للأقلية الفلسطينية، ويساهم في مبادرات الإنماء والتطوير والتحديث، فهو واجب وطني وأخلاقي، قبل أن يكون مبادرات تبتغي الربح المادي فقط". لأن هذا ليس تفكير راس المال حتى لو كان قومياً إنتاجياً. قد يصح هذا التفكير أو قد يتجسد عملياً إذا كان المشروع الوطني الفلسطيني مدعوماً كما كان ولا يزال المشروع اليهودي مدعوماً، بمعنى أن الدعم يعوضه ويسمح له بتغطية الخسائر الناجمة عن الإلتزام بالأهداف القومية. فراس المال يبتغي الربح والربح فقط بل الربح الأعلى.

هوامش

١ ميكو بيليد ناشط سلام إسرائيلي وكاتب، يعيش في سان دياغو، وهو مؤسس مشارك في مؤسسة إلبانا بيليد. وهو ابن الجنرال الراحل ماتي بيليد.

2 Cardoso، F.H Dependent capitalist development in Latin America، New Left Reviiew، 1972، no 74، p. 90.

٣ أنظر مقالة عادل سمارة، ليس اقتصادهم بالمعجزة وليس اقتصادنا بعاجز!إسرائيل: من إسبارطة إلى وادي السيليكون. الضفة والقطاع: التحويل بالتمويل، في كنعان العدد ١٣٠ تموز ٢٠٠٧

٤ لعل المصدر الرئيس لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إسرائيل هو صناعة "السلام" التي دفعت إليها بقرابة مئة مليار دولار منذ عام ١٩٩٠، ففي عام ٢٠٠٦ تدفق إليها ٢٢،٥ مليار دولار.

٥ كما قال لي يساريون في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٥، إن منظمة زانو المسلحة كانت هي قوة التحرير الحقيقية، وأن إخراج مانديلا من المعتقل وإنهاء الأبرثهايد شكلياً كان ضرورة كي لا تتقدم الحركة الجذرية على حزب المؤتمر. لذلك، بقيت الأقلية البيضاء في قمة الإقتصاد والجيش، ولم يحصل اصلاح زراعي ولا تأميم الأرض أو إعادتها لأصحابها...الخ، اي بقيت الدولة بيضاء ولكن بوشاح اسود!

٦ أنظر، عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، في كنعان العدد ١٢٩، نيسان ٢٠٠٧، ص ص ٣-٣٥.

7 Adel Samara، Epidemic of Globalization: Venture in World Order، Arab Nation and Zionism، chapter 4، Peace for Jews in a United Arab Socialist State، p.p 86111-، published by Palestine Research and Publishing Foundation، Glendale، California، USA 2001.

الآن في الأسواق

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

صدر حديثاً عن مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

صدر عن مدار

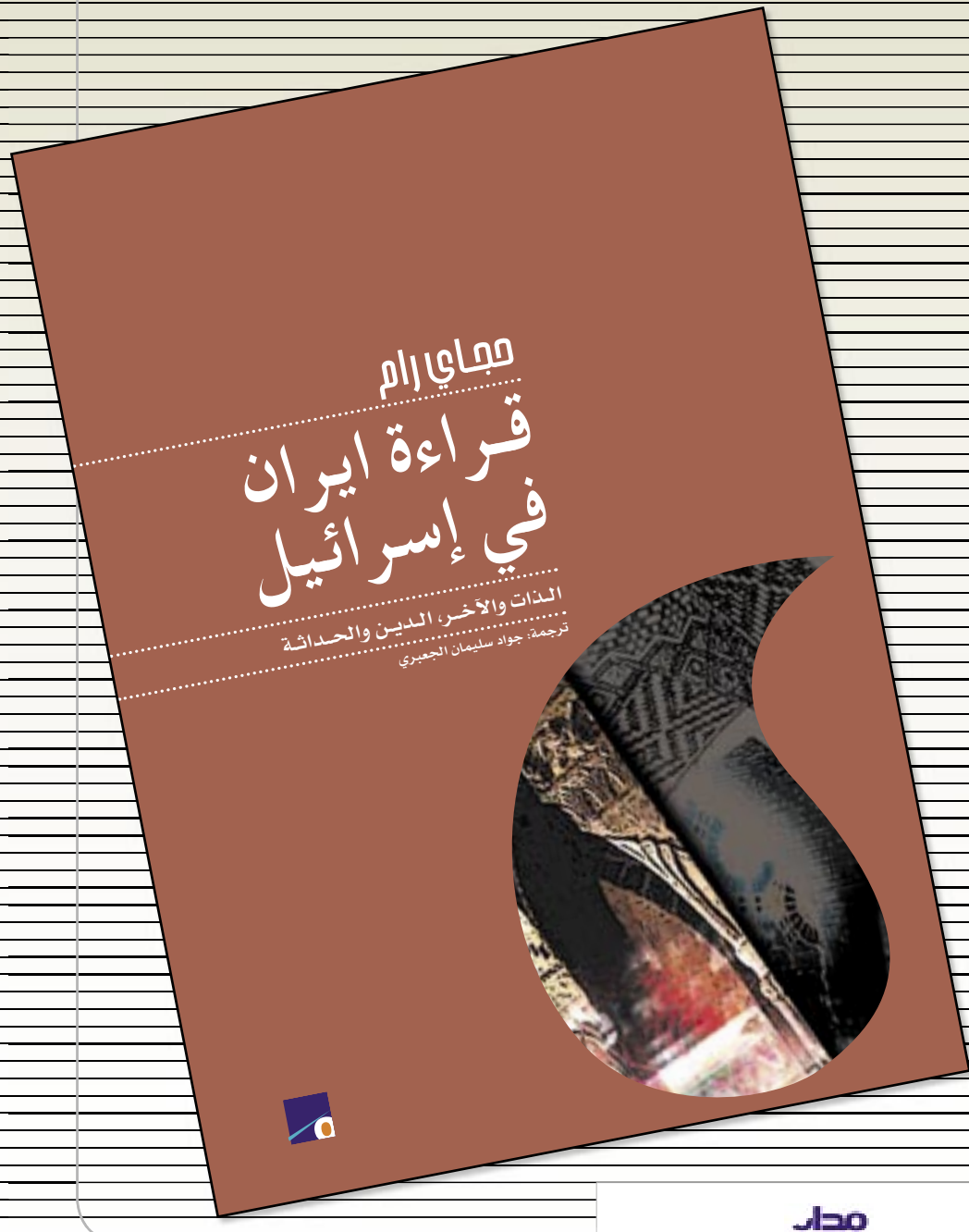

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

الآن في الأسواق

فوبيا الديمغرافيا
بين النفخ المتعمّد والتوقّعات الواقعيّة

مقالات بأقلام:

بينيت تسيمرمان وروبرتا زايد

ومايكل أ. ويز وسرجيو ديلا- فرغولا

ترجمة: سعيد عيّاش

41 أوراق إسرائيلية

مدار

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)